# لسنة







### الفصل الخامس

القضية الفلسطينية والوضع الدولي

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net بريد إلكتروني:

يمكنكم التواصل معنا والاطلاع على صفحات المركز عبر الضغط على التطبيقات أدناه:



















### القضية الفلسطينية والوضع الدولي

تكشف القراءة المتأنية لتطورات الصراع العربي الصهيوني في سنة 2009 عن مقدمة سمة مركزية اتسمت بها نتائج الجهود الدبلوماسية لجميع الأطراف المحلية والإقليمية والدولية، الساعية للتسوية السلمية، وهذه السمة هي "الفشل" التام لكل هذه الجهود. والمقصود بالفشل هو عدم القدرة على الوصول إلى النتائج المرجوة في حلّ عادل للصراع، وفي إجبار "إسرائيل" على الانسحاب من الأراضي المحتلة، وفي تطبيق قرارات الأمم المتحدة، وفي رفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني.

ومع أننا سنحاول رصد تفاصيل سمات الفشل التي اعترت الجهود الدولية خلال الصفحات القادمة، غير أننا نشير في هذه المقدمة إلى المؤشرات المركزية لهذا الفشل.

ويتمثل المؤشر الأول للفشل في الإقرار العلني من رموز تيار التسوية السياسية في الساحة الفلسطينية بـ"فشل وعقم" المسار التفاوضي، والإقرار بأن الجهود الدولية في هذا الجانب وصلت إلى نقطة الانهيار.

وحيث أننا معنيون في هذا الجزء بالبعد الدولي فقط، وليس المحلي أو الإقليمي، فإن من الضروري التنويه بأن الفشل الذي أقرت به قوى التسوية الفلسطينية ناجم عن استراتيجية تبناها المفاوض الفلسطيني، تقوم على الفصل بين الجهد الدبلوماسي على المستوى الدولي وبين التضييق على المقاومة في الضفة الغربية والحصار المتواصل على قطاع غزة، الأمر الذي ترك المفاوض الفلسطيني دون أدوات ضغط فعلية، لأنه اعتمد بشكل مطلق على وعود دولية قادتها واشنطن، ومثلت بيانات اللجنة الرباعية رواجاً خاصاً في أروقة السلطة الفلسطينية.

ويتمثل المؤشر الثاني للفشل في سنة 2009، في سقوط حملة العلاقات العامة التي قادها الرئيس الأمريكي باراك أوباما تجاه العالم الإسلامي، ومثل خطابه في جامعة القاهرة ذروة هذا السقوط، إذ شكل تراخي مواقفه من قضية "تجميد" الاستيطان دليلاً عملياً على حدود الآمال المعلقة على تحولات في السياسة الأمريكية، وتجلى ذلك في استدارة الإدارة الأمريكية نحو الطرف الفلسطيني اكثر لإعادته للتفاوض مع الطرف الإسرائيلي، بعد أن أدركت هذه الإدارة أن الطرف الفلسطيني أكثر قابلية للتراجع عن شرط "تجميد الاستيطان" لمعاودة التفاوض، قياساً للطرف الإسرائيلي الذي لم يبد الحد الأدنى من الاستجابة لمطلب "تجميد الاستيطان" الذي أعلنه أوباما.

ومع أن البيئة الدولية تشهد فترة تُعدّ فيها الولايات المتحدة في أضعف حالاتها في الوقت الحالي قياساً بالعقود السابقة، حيث تظهر آثار الإرهاق الاقتصادي والمالي والعسكري، الناتجة عن

استراتيجية التمدد الزائد Overstretch؛ التي سبق وحذر منها المؤرخ الأمريكي بول كينيدي Paul Kennedy في منتصف الثمانينات من القرن الماضي، والتي زاد منها: حالة الإنهاك والفشل في العراق وأفغانستان، واستنزاف الطاقة في مواجهة المقاومة والممانعة هناك، وعدم القدرة على فرض تصورها لشرق أوسط جديد. إلا أن الطرف الفلسطيني بصفة خاصة والطرف العربي الرسمي المراهن على مسار التسوية بصفة عامة "فشل" في استثمار هذه الحالة.

وتبدو مؤشرات هذا الإرهاق الأمريكي في تراجع الخيار العسكري للتعامل مع أزمة الملف النووي الإيراني، وفي محاولة الاقتراب "بقدر ما" من سورية، والاستنجاد المتواصل بأوروبا للمشاركة بقدر أكبر في أعباء الدور الأطلسي في أفغانستان، وفي طيّ مشروع الدرع الصاروخي في بعض دول أوروبا الشرقية، ناهيك عن التنامي المتواصل لقوى اليسار في أمريكيا اللاتينية.

وعلى الرغم من اعتبار الموقف الأوروبي أكثر تقدماً من الموقف الأمريكي إلى حدِّ ما، إلا أن المؤشر الثالث للفشل في سنة 2009، تمثل في انكشاف حدود الموقف الأوروبي نتيجة التباينات داخل الاتحاد، وهو ما انعكس في عملية التصويت على تقرير جولدستون، وفي إعادة صياغة المشروع السويدي الخاص باعتبار القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية المقترحة، وفي الموقف من الحوار مع حركة حماس، ناهيك عن عدم التوازن بين حجم "الدعم المالي" الأوروبي ومستوى التأثير في الحراك الدبلوماسي في المنطقة، وهو أمر أقرّ به خافيير سولانا Javier Solana بشكل صريح.

أما مؤشر الفشل الرابع، فيبرز في الفشل في استثمار عملي للقيمة القانونية والمعنوية لتقرير جولدستون الخاص بنتائج التحقيق في الحرب التي شنتها "إسرائيل" مع نهاية كانون الأول/ ديسمبر 2008 على قطاع غزة ولمدة 22 يوماً، حيث أثبت التقرير ارتكاب "إسرائيل" لـ "جرائم حرب"، دون إغفال أن التقرير اتهم حماس بالاتهام نفسه ولو بكيفية أقل حدة وأقل تكراراً.

ومع ما أفرزه التقرير من حراك في أروقة المنظمات الدولية، كما سيتضح معنا، إلا أن التقرير أخذ يواجه محاولات لحصار تداعياته من قبل القوى المركزية في النظام الدولي، ولم يكن فشل السلطة الفلسطينية في هذا الجانب أقل من فشلها في الجوانب الأخرى.

وقد يكون الفشل في فك الحصار عن قطاع غزة هو المؤشر الخامس، ويتعزز هذا الفشل بالمؤشر السادس المتمثل في عدم تسلم الأموال التي وعد بها الفلسطينيون في مؤتمر شرم الشيخ في آذار/ مارس 2009.

فإذا أضفنا إلى كل المؤشرات السابقة استمرار تنامي النزعة البراجماتية من ناحية والميركانتيلية من ناحية أخرى في السياسات الصينية والروسية واليابانية، وتنامى الروح المستقلة والمساومة

والمنافسة لديها، تتضح لنا السمة الأساسية لسنة 2009، وهي "الفشل وخيبة أمل" قوى التسوية العربية في إثبات فرضيتها في إمكانية الاتكاء على البيئة الدولية لتحقيق نتائج ملموسة في عملية التفاوض، دون إدراك أن التوفيق بين أطراف الصراع ليس معزولاً بأي شكل من الأشكال عن موازين القوى لحظة التوفيق هذه، فالمفاوضات ليست "فن الجدل"، بل فن توظيف متغيرات موازين القوى والتي تشكل المقاومة بأشكالها المختلفة عمودها الفقري.

ومع استمرار التعثر الفلسطيني في تحقيق المصالحة الداخلية، واستمرار الانكفاء العربي عموماً نحو الداخل القطرى، تكتمل ملامح الفشل لسنة 2009.

واستناداً إلى هذه الرؤية العامة المشار إليها سابقاً، سنعمل على تحليل مواقف البيئة الدولية.

# تشير بيانات اللجنة الرباعية (الأمم المتحدة، الولايات المتحدة، الولايات المتحدة، الولايات المتحدة الاتحاد الأوروبي، روسيا) في سنة 2009 إلى توجهات محددة تتكرر في معظم هذه البيانات، وتتمثل في الآتي<sup>2</sup>:

- 1. إقامة دولتين، مع ضرورة التنبه إلى أن البيانات لا تشير بشكل واضح إلى حدود الدولتين، على على الرغم من الإشارة إلى القرارات الدولية المتعلقة بالموضوع، خاصة قرارات مجلس الأمن 242 و338.
- 2. وقف الاستيطان الإسرائيلي في أراضي الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، دون النص على ضرورة اقتلاع المستعمرات من الأراضي المحتلة 1967.
- 3. دعوة الدول العربية لتطبيع العلاقات مع "إسرائيل"، بينما ترفض اللجنة الرباعية تطبيع علاقتها مع حركة حماس؛ وتحاول فرض الشروط المنحازة لـ"إسرائيل" في مواجهة الوحدة الوطنية الفلسطينية، وذلك من خلال التهديد بالحصار إذا لم تتم المصالحة الفلسطينية على أسس الاعتراف بـ"إسرائيل"، والتخلي عن المقاومة، والالتزام بالاتفاقات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية.
- 4. التأكيد على التزام كافة الأطراف الفلسطينية بما التزمت به منظمة التحرير الفلسطينية، وهو ما يعنى أن شرعية أي حركة فلسطينية مرهون بالاعتراف بـ"إسرائيل".
- 5. تكرار الدعوة لإطلاق سراح الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، دون الإشارة للأسرى الفلسطينيين، وقد حظي هذا الموضوع بعناية كافة الدبلوماسيين الذين يزورون المنطقة والذين يلتقون بالأطراف المباشرة، بينما لا تتم إثارة موضوع الأسرى الفلسطينيين من قبل أي من هؤلاء الدبلوماسيين.

وتتضح هذه التوجهات في البيان الذي أصدرته اللجنة في تريستا Trieste في 2009/6/26. حيث أكدت على مساعدة الفلسطينيين لإقامة دولتهم المستقبلية، مع ضرورة العمل لتحقيق ما يلي $^{2}$ :

- 1. التعايش السلمي في المنطقة من خلال اتفاقيات سلام بين سورية و"إسرائيل"، ولبنان و"إسرائيل"، والعمل على التطبيع الكامل للعلاقات بين كل الدول استناداً إلى المبادرة العربية، ودعوة الدول العربية للاعتراف الكامل بـ"إسرائيل"، والتأكيد على أن العنف لن يقود إلى السلام والأمن.
- 2. تأييد الجهود التي تبذلها الحكومة الأمريكية "لاستعادة المفاوضات" بين الإسرائيليين والفلسطينيين، والتي قام الوفد الأمريكي بإطلاع اللجنة عليها.
  - 3. مطالبة "إسرائيل" بوقف الاستيطان وهدم المنازل أو إخلائها من سكانها.
- 4. توحيد الصف الفلسطيني على أساس قبول التزامات منظمة التحرير الفلسطينية، والعمل على تحسين الظروف المعيشية في قطاع غزة. وكان توني بلير Tony Blair قد زار غزة في أوائل شهر آذار/ مارس دون أن يلتقى بأى من مسؤولي حركة حماس.
  - 5. إطلاق سراح الجندى شاليط "دون تأخير".
- 6. الترحيب بجهود السلطة الفلسطينية في المجال الأمني. وهي إشارة إلى نجاح أجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية في الحيلولة دون ممارسة المقاومة المسلحة لنشاطاتها، لا سيّما في الضفة الغربية.

أما بيان اللجنة في اجتماعها في نيويورك في 2009/9/24، فقد أكد على ما ورد في بيان تريستا، وأيّد الاجتماع الذي عقد بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو والرئيس الأمريكي باراك أوباما، كمؤشر على إعادة انطلاق المفاوضات على أساس حلّ شامل طبقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي رقم 242، و338، و1397، و5151، و1850، وعلى أساس مبادئ مؤتمر مدريد 4Madrid Conference.

#### وأكدت اللجنة على:

1. أن الحلّ الوحيد هو اتفاق فلسطيني إسرائيلي على إنهاء الاحتلال الذي بدأ سنة 1967، وإقامة دولتين تعيشان جنباً إلى جنب.

ومن الضروري التنبه إلى أن تعبير "اتفاق لإنهاء الاحتلال الذي بدأ سنة 1967"، هو تعبير قابل للتأويل بشكل مختلف عن النص "الانسحاب من الأراضي التي احتلت سنة 1967" الوارد في قرار مجلس الأمن رقم 242، لأنه يربط الانسحاب بموافقة إسرائيلية، وليس بالضرورة بقرار دولي أو بحق فلسطيني.

- 2. الطلب من "إسرائيل" تجميد كافة النشاطات الاستيطانية، بما فيها النمو الطبيعي، والتوقف عن الأعمال الاستفزازية في القدس الشرقية، وعلى الطرف الفلسطيني الاستمرار في فرض النظام ومحاربة التطرف والتحريض، وهي إشارة للمقاومة المسلحة والتعبئة الشعبية.
  - 3. الترحيب بمشروع سلام فياض ببناء مؤسسات الدولة خلال 24 شهراً.
- 4. وقف تهريب السلاح إلى غزة، وإعادة توحيد الضفة وغزة، تحت قيادة السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس، وفتح المعابر لدخول السلع والأفراد طبقاً لقرار مجلس الأمن رقم 1860.
  - 5. التأكيد على ضرورة "الإفراج الفوري" عن الجندي الأسير شاليط.
- 6. دعوة حكومات المنطقة إلى "استئناف المفاوضات الثنائية"، والدخول في حوار مباشر، وتطبيع العلاقات بينها<sup>5</sup>.

ومع أن السلطة الفلسطينية أوفت بالتزاماتها، لا سيّما "الأمنية"، طبقاً لخريطة الطريق وضغوطات اللجنة الرباعية، إلا أن الطرف الإسرائيلي لم يوقف الاستيطان أو هدم المنازل أو إخلائها من سكانها.

كذلك فإن بيانات اللجة الرباعية تدعو الطرف الفلسطيني والعربي إلى التفاوض والتطبيع وإنهاء كافة أشكال المقاومة كمرحلة سابقة على الانسحاب الإسرائيلي، كما أن الانسحاب ذاته يشار له بأن حدوده هي حدود ما تتفق عليه الأطراف، وهو ما يعني رهن الحدود بموازين القوى بين المتفاوضين، وإخضاع كل القرارات السابقة بما فيها القرار 242 لإدارتهم وهي الاستراتيجية التفاوضية الاسرائيلية تماماً.

وخلاصة الأمر فإن مواقف الرباعية كانت ملحقة دائماً بالموقفين الأمريكي والإسرائيلي، ولهذا لم يكن دورها مؤثراً إلا في الضغط على الطرف الفلسطيني.

تزامن تولي الرئيس أوباما مهامه الرسمية في الفترة نفسها تقريباً التي أعلن فيها عن توقف إطلاق النار في نهاية العدوان الإسرائيلي على غزة، ثم تلا ذلك انعقاد

# ثانياً: الولايات المتحدة

مؤتمر شرم الشيخ الذي تعهدت فيه الدول المشاركة بدفع حوالي 4.3 مليارات دولار لمساعدة الفلسطينيين، لا سيّما إعادة إعمار قطاع غزة، منها 900 مليون دولار تعهدت بها الولايات المتحدة، التي تحتل المرتبة الثانية بين قائمة الدول المتبرعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)<sup>6</sup>.

وبعد يومين من تسلمه مهامه كرئيس للولايات المتحدة، قام أوباما بتعيين جورج ميتشل مبعوثاً أمريكياً للسلام في الشرق الأوسط، وأعقب ذلك بالخطاب الذي ألقاه في جامعة القاهرة في معودة أمريكياً للسلام في الشرق الأوسط، وأعقب ذلك بالخطاب الذي تحدث فيه عن ضرورة إنهاء معاناة الفلسطينيين وعن إقامة دولة فلسطينية، وذلك في إطار خطاب تصالحي موجه للعالم الإسلامي<sup>7</sup>.

ثم توالت تصريحات أوباما حول ضرورة تجميد الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة وإقامة دولة فلسطينية، وقد كرر ذلك في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة United Nations وإقامة دولة فلسطينية، وقد كرر ذلك في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة General Assembly (UNGA) في أيلول/سبتمبر 2009 حيث قال "نؤكد على أن أمريكا لا تقبل بشرعية المستوطنات... وقد حان الوقت للاستئناف غير المشروط للمفاوضات بشأن الوضع الدائم... والهدف واضح هو دولة إسرائيلية يهودية تحفظ أمن كل الإسرائيليين، ودولة فلسطينية، مما يضع حداً للاحتلال الذي بدأ في العام 1967"8.

لقد تركت تصريحات أوباما نوعاً من التفاؤل في أوساط تيار التسوية العربي، ونوعاً من الحذر الشديد لدى تيار المقاومة، بينما أبدى الرأي العام الإسرائيلي نوعاً من النزعة التشاؤمية من موقف أوباما، حيث رأى 6% فقط من الإسرائيليين أن أوباما متعاطف مع "إسرائيل" مقابل 88% لبوش<sup>9</sup>، أما الأوروبيون فكانوا الأكثر تفاؤلاً بالتغيير في التوجهات الاستراتيجية الأمريكية بعد أوباما<sup>10</sup>، بل إن خافيير سولانا تبنى التفاؤل بتحولات في السياسة الأمريكية؛ ففي خطابه أمام البرلمان الأوروبي بخصوص الشرق الأوسط قال "إن إمكانية العمل المشترك بين أمريكا وأوروبا هي الأفضل من أية فترة سابقة، وقد أكد لي عدد من شخصيات الإدارة الأمريكية الذين تناقشت معهم الالتزام القوي من قبل إدارة أوباما"11.

لكن تقييم النتائج العملية المترتبة على هذه التوجهات الأمريكية يستدعي التوقف عند الملاحظات التالية:

- بلغ عدد زيارات الرئيس أوباما إلى الشرق الأوسط بعد توليه السلطة زيارتين؛ إحداهما إلى العراق في نيسان/ أبريل، والثانية في حزيران/ يونيو وشملت دولاً في المنطقة من بينها مصر، التي ألقى فيها خطابه الموجه للعالم الإسلامي، هذا إضافة للقائه مسؤولين من المنطقة في واشنطن ومن بينهم الرئيس الفلسطيني عباس.
- من بين 16 رحلة دولية لهيلاري كلينتون خلال سنة 2009، فقد زارت المنطقة أربع مرات في الأشهر الثالث والرابع والسادس والحادي عشر، أي أن 25% من نشاطها الدبلوماسي كُرس للقضايا الشرق أوسطية.
- زار المبعوث الأمريكي للسلام في المنطقة، ميتشل، المنطقة خلال سنة 2009 ما مجموعه سبع مرات في الأشهر الأول والثاني والرابع والسادس والسابع والتاسع والعاشر.

عند الانتقال إلى تقييم النتائج لهذه الزيارات الأمريكية التي لم يشمل أياً منها غزة، باستثناء زيارات قامت بها وفود أمريكية غير رسمية أو أعضاء قليلين من الكونجرس، أبرزهم جون كيري John Kerry رئيس لجنة الشؤون الخارجية في الكونجرس، والذي قيل إنه تسلم رسالة من حركة حماس إلى أوباما<sup>12</sup>؛ نشير بداية، لتقييم هذه الزيارات، إلى حديث كلينتون خلال زيارتها للمغرب ولقائها مع وزير الخارجية المغربي في 2009/11/2، حيث قالت:

لقد أشرت في التقرير الذي قدمته إلى الرئيس أوباما إلى الجهود الشجاعة للرئيس عباس ولإجراءاته الأمنية في الضفة الغربية، والخطوات التي اتخذت تحت إشراف الرئيس عباس ورئيس الوزراء فياض هي خطوات غير مسبوقة ولم نر إطلاقاً مثل هذا الأمن الفعال. وقد أبلغت رئيس الوزراء الإسرائيلي بهذه الخطوات وبضرورة أن تقبلها إسرائيل، غير أن إسرائيل قامت بأشياء قليلة في هذا المجال<sup>13</sup>.

وتتسق هذه النظرة غير المشجعة مع تصريحات ميتشل الذي قال إنه بقي 700 يوم حتى تمكن من النجاح في جهوده الدبلوماسية في تسوية القضية الإيرلندية، وأضاف قائلاً: إن الفارق بين النزاع في إيرلندا والنزاع في الشرق الأوسط أن طرفي النزاع في إيرلندا "أعطياني كل المساندة لجهودي"<sup>14</sup>. وهو ما يوحي بشعوره بعدم التعاون معه في قضية الشرق الأوسط، لا سيّما من الطرف الإسرائيلي، وهو ما تكشفه تصريحات كلينتون المشار إليها، والتي تتعزز بتصريحات أوباما فيما بعد بأن علاقات "إسرائيل" مع أمريكا "لم تكن دائماً صريحة"<sup>15</sup>.

وعندما وجدت الإدارة الأمريكية عدم التجاوب الإسرائيلي مع مواقفها، لا سيّما في قضية تجميد الاستيطان التي أثارها أوباما مرات عديدة، رضخت للموقف الإسرائيلي، واستدارت الجهود الأمريكية نحو الطرف الفلسطيني للتنازل عن موقفه بعدم العودة للمفاوضات مع الجانب الإسرائيلي إلا بعد وقف شامل للاستيطان بما في ذلك القدس الشرقية. فما إن أعلن نتنياهو في كانون الأول/ ديسمبر 2009 عن استعداده لوقف الاستيطان لمدة عشرة شهور باستثناء القدس الشرقية والمشاريع الاستيطانية التي سبقت الموافقة عليها، حتى أعلنت الحكومة الأمريكية عن ترحيبها بهذا الموقف واعتباره "خطوة في الاتجاه الصحيح" بشكل يمهد لعودة الأطراف إلى التفاوض. ولعل هذا التراجع السريع في الموقف الأمريكي ينسجم مع الجدل الذي دار بين الولايات المتحدة و"إسرائيل" في الفترة نفسها حول وجود تفاهم بين الطرفين منذ سنة 2003 يتفهّم التوسع الجغرافي للمستعمرات في الأراضى المحتلة سنة 1967.

وكانت كلينتون، في كلمة لها في 11/1/2009، قد دعمت طلب نتنياهو استئناف مفاوضات السلام مع الفلسطينيين في أقرب وقت، ومن دون شرط مسبق. وقالت كلينتون، عقب لقائها نتنياهو في القدس المحتلة: "أريد أن أرى الطرفين يبدآن المفاوضات في أقرب وقت ممكن"، معتبرة اقتراحات

نتنياهو حول تجميد الاستيطان "غير مسبوقة"، وقد ذهبت كلينتون إلى أن نتنياهو "مُحق من الناحية التاريخية، لأنه لم يتمّ طرح موضوع الاستيطان أبداً كشرط مسبق للشروع في مفاوضات، ولم يكن هناك أبداً اقتراح كهذا مثلما يحدث الآن"16.

ويتعزز هذا التصور بترحيب ميتشل بإعلان نتنياهو الخاص بالتجميد للاستيطان لمدة عشرة أشهر قائلاً "إنه خطوة إيجابية لم نشهدها مسبقاً، ومن المهم النظر له في إطار أوسع، وكيف يسهم في بدء مفاوضات بناءة، ولا أحد يحصل على كل ما يريده في المفاوضات "<sup>17</sup>.

وقد كان لعدد من المتغيرات أثرها الواضح في التآكل التدريجي للزخم الدبلوماسي الذي حاول أوباما إيجاده في بداية ولايته:

- 1. العامل الأول: هو اقتناع الولايات المتحدة أن الطرف العربي بعامة والطرف الفلسطيني بخاصة مجردان من أدوات الضغط، وهو ما يتضح في الإصرار العربي على بقاء المبادرة العربية على الطاولة من ناحية، واجتثاث السلطة الفلسطينية من ناحية ثانية لكل خلايا المقاومة في الضفة الغربية عبر تنسيق أمني متزايد مع الأمن الأمريكي والإسرائيلي، والذي وصل إلى حدّ المشاركة في التعذيب مع وكالة الاستخبارات الأمريكية في سجون السلطة الفلسطينية 18. وهو ما يعكسه تصريح كلينتون في المغرب، وما تعكسه الصحافة الأمريكية من تأييد قوي لسياسات عباس وفياض، بل ومحاولة الترويج لانتعاش اقتصادي في الضفة الغربية، وتوقعات بنمو اقتصادي خلال سنة 2009 يصل إلى 9% طبقاً لتقارير البنك الدولي 19. وهي سياسة تستهدف دفع المواطن الفلسطيني في الضفة الغربية للمقارنة مباشرة مع الوضع في غزة، لإيجاد ثنائية ثقافية تقوم على بعدين، هما: التنمية والتسوية مقابل المقاومة والفقر؛ علماً بأن النمو وهمي، ويعتمد على المساعدات، فالضفة الغربية مقطعة الأوصال بالحواجز والجدار والمستعمرات، ومخنوقة بسياسات الاحتلال.
- 2. العامل الثاني: هو تزامن طرح موضوع تجميد الاستيطان مع مناقشة موضوع الرعاية الصحية في الكونجرس الأمريكي، وهو موضوع أولاه أوباما اهتماماً كبيراً، نظراً للأهمية الكبيرة له في الشارع الأمريكي. وكان أوباما بحاجة لتمرير المشروع من قبل اللوبي اليهودي والحزب الجمهوري Republic Party، لا سيّما جناح المحافظين الجدد. وقد أدت هذه الحاجة إلى العمل على استرضاء هذه القوى من خلال سلسلة مواقف من بينها الموقف من تقرير جولدستون، الذي سنتحدث عنه لاحقاً، بعدم التصويت لصالحه، لا سيّما أن مجلس النواب الأمريكي United States House of Representatives التقرير والموقف من ضرورة تجميد الاستيطان وهدم المنازل في القدس الشرقية بالقبول الضمني بالموقف الإسرائيلي منه.

3. العامل الثالث: هو التحول التدريجي عن القضية الفلسطينية في اهتمامات أوباما باتجاه التركيز على الموضوع الأفغاني، لا سيّما بعد تحقيق حركة طالبان نجاحاً في تصعيد عملها العسكري، وزيادة زخم نشاط حركة طالبان الباكستانية، والرغبة الأمريكية في دفع الدول الأوروبية إلى مزيد من تحمل العبء في الحرب الأفغانية، من خلال زيادة إسهاماتها في جهود حلف الأطلسي في الحرب.

ويشير بروس ريدل Bruce Riedel الذي عمل في مجلس الأمن القومي مع الرئيس كلينتون وكان في مديرية البحث في وكالة الاستخبارات الأمريكية إلى أن "أفغانستان وباكستان هما الأكثر استحواذاً على اهتمام أوباما"<sup>21</sup>، بل تشير دراسة أوروبية إلى أن الشرق الأوسط يحتل المرتبة السابعة من أصل عشرة موضوعات هي الأهم في أجندة العلاقات الأوروبية الأمريكية<sup>22</sup>؛ مع العلم أن الأمر لم يكن كذلك في بداية عهد أوباما.

- 4. العامل الرابع: يتمثل في فشل الربط الإسرائيلي بين تقدم العملية السلمية في الشرق الأوسط ومواصلة الولايات المتحدة تصفية قوى المقاومة الشعبية والرسمية، وهو ما يتضح في الآتى:
- أ. استمرار الضغط الأمريكي على غزة وضرورة انتزاع اعتراف حماس بـ"إسرائيل". وعلى الرغم من موافقة أوباما على تقديم مبلغ 20.3 مليون دولار لغزة من ميزانية مساعدات الطوارئ<sup>23</sup>، فإن الحكومة الأمريكية ضغطت على الدول الخليجية لمنعها من إنشاء هيئة مستقلة لإيصال المساعدات إلى غزة<sup>24</sup>.

وقد كان هذا التوجه واضحاً في خطاب وزيرة الخارجية السابقة كوندوليزا رايس Condoleezza Rice في Condoleezza Rice في مجلس الأمن الدولي في كانون الثاني/يناير 2009، حيث قالت "علينا أن نقيم إجماعاً دولياً بأن غزة لن تستخدم كانون الثاني/يناير 2009، حيث قالت "علينا أن نقيم إجماعاً دولياً بأن غزة لن تستخدم ثانية لإطلاق الصواريخ على المدنيين الإسرائيليين "<sup>25</sup>، وهو ما تَدَعّم بامتناع الولايات المتحدة عن التصويت لصالح قرار وقف إطلاق النار من قبل مجلس الأمن رقم 1860، وتصويتها ضد القرار ذاته في الجمعية العامة، كما أن زيادة القطع الحربية البحرية التي تعبر السويس يستهدف بعضاً منها إيران والبعض الآخر ضبط عمليات التهريب إلى غزة. ولا بأس من التفكير بالاتفاق الذي وقعته كوندوليزا رايس مع وزيرة الخارجية الإسرائيلية ليفني، بحضور مستشاري أوباما، وذلك قبيل توليه مهامه الرئاسية. وهو اتفاق يستهدف في بعض بنوده تشديد الحصار على حكومة حماس في غزة.

كذلك تواصلت القطيعة بين الحكومة الأمريكية وحركة حماس، على الرغم من أن جهات أمريكية تدعو للحوار مع الحركة، وهو ما يتضح في دعوات العديد من الشخصيات الأمريكية البارزة مثل وزير الخارجية السابق جيمس بيكر James Baker أو ريتشارد

ميرفي Richard Murphy، بل إن دراسة صادرة عن معهد الدراسات الاستراتيجية التابع لكلية الحرب الأمريكية أوصت بأهمية الحوار مع حماس<sup>26</sup>.

ب. استمرار الضغط الأمريكي على حزب الله في مختلف الميادين الداخلية والخارجية.

ج. الضغط المتواصل على إيران من خلال موضوع الملف النووي الإيراني، إذ توحي التصريحات الإسرائيلية بأنها لا تستطيع التقدم في العملية السلمية في ظلّ تقدم البرنامج النووي الإيراني، بخاصة عند الربط بين كل من حركة حماس وحزب الله وسورية، التي جدد أوباما العقوبات عليها في أيار/ مايو 2009، مع إيران. ويمكن الاستدلال على هذا الضغط المعنوي على إيران من عدد السفن الحربية التي عبرت قناة السويس خلال سنة 2009، حيث ارتفع عددها بنسبة 30% قياساً لسنة 2008، إلى جانب المناورات العسكرية الأمريكية الإسرائيلية المشتركة التي أطلق عليها كوبرا العرعر Juniper Cobra.

ويتعزز هذا التوجه الأمريكي عند مقارنته مع مضمون ما عرف بوثيقة الغايات العليا الإسرائيلية لسنة 2010، الصادرة عن وزارة الخارجية الإسرائيلية، والتي تتضمن الأبعاد التالية 28:

1. تعزيز الأمن القومي، وهو هدف يتكرر على لسان المسؤولين الأوروبيين والأمريكيين بشكل خاص.

2. إحباط التهديد الإيراني، وهو أمر تتفق القوى الكبرى لا سيّما الغربية منها عليه.

3. تعزيز الحرب القضائية ضدّ المنظمات غير الحكومية ذات الشأن في قضايا حقوق الإنسان، وهو أمر ناتج عن تزايد الصورة السلبية للسياسة الإسرائيلية في الدول الغربية بشكل خاص. هذا فضلاً عن الحرب "الفضائية" ضدّ القنوات الإعلامية الفضائية المهتمة بدعم "الإرهاب"، وقد صدر قرار من الكونجرس الأمريكي بذلك ضدّ قناتي الأقصى والمنار.

ذلك يعني أن التحليل الاستراتيجي للموقف الأمريكي يجب أن يربط بين الموقف الأمريكي من إيران وضرورة إضعافها، وبين بقاء موازين القوى مختلة في الشرق الأوسط لصالح الطرف الإسرائيلي. وهو ما يتضح في التوجهات الأمريكية لإلغاء مشروع الدرع الصاروخي بهدف جذب السياسة الروسية بعيداً عن إيران لتعميق هذا الاختلال في التوازن، وهو الأمر الذي أبلغه أوباما للرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف Medvedev . بل إن بعض التقارير الصحفية الغربية أشارت إلى محاولة أمريكية لمقايضة موضوع تجميد الاستيطان من قبل "إسرائيل" بتعهد أمريكي بزيادة الضغط على إيران عبر قرارات جديدة من مجلس الأمن الدولي تشمل النفط والغاز الإيراني، وبشكل يعمق الضعف الإيراني واختلال التوازن لصالح "إسرائيل" . ويتعزز هذا الاختلال بالوجود العسكري الأمريكي في العراق والذي من المفترض أن ينسحب في أيلول/سبتمبر 2010، ليبقى حوالي 50 ألف جندي أمريكي في العراق لأغراض التدريب.

ولما كان المبعوث الأمريكي السابق للشرق الأوسط دنيس روس هو مستشار هيلاري كلينتون الحالي للشأن الإيراني، فمن الضروري الإطلال على مواقفه من موضوع القضية الفلسطينية من خلال أحد مؤلفاته الصادرة سنة 2009، حيث يرى<sup>31</sup>:

- 1. أن دبلوماسية السلام الأمريكية في الشرق الأوسط قد لا تحقق السلام، ولكنها تمنع من تدهور الوضع نحو الأسوأ.
  - 2. الخطأ في اعتبار القضية الفلسطينية هي سبب المشكلات في الشرق الأوسط.
- 3. الخطأ في الحوار بأي شكل من الأشكال مع أي من حركة حماس أو حزب الله، وهو أمر أكدته كلينتون خلال مؤتمر شرم الشيخ في آذار/ مارس وربطته بضرورة اعتراف حماس بـ"إسرائيل".

أما جيمس جونز James Jones، مستشار الأمن القومي الأمريكي في إدارة أوباما، فيرى الأمر من زاوية مخالفة لما يراه روس، فهو يرى أن "حل الدولتين يضعف كثيراً التهديد الإيراني، كما أن انخراط أمريكا في الحل في الشرق الأوسط أفضل من ترك الأمور للأطراف المعنية ذاتها"<sup>32</sup>.

ذلك يعني أن الاتساق بين توجهات صانعي القرار الاستراتيجي الأمريكي في إدارة أوباما محدود بشكل واضح، بل هو أقرب للتباين فيما يتعلق بأولوية الموضوع الفلسطيني، وهو ما يؤدي إلى تلكؤ العمل الدبلوماسي في أي اتجاه من الاتجاهات، ويجعل الموقف قابلاً للتحول من موقف لآخر بفعل عاملين هما:

- 1. موازين القوى داخل الإدارة الأمريكية، لا سيّما بين وزارة الخارجية من ناحية والكونجرس من ناحية أخرى. مع ملاحظة أن كلينتون وروس واللوبي الصهيوني يدفعون بشكل أكبر نحو "إسرائيل"، من أوباما وميتشل والجيش اللذين يمارسون سياسات أكثر براجماتية وأقل تعصباً.
- 2. قدرة أطراف الصراع، "إسرائيل" والطرف العربي، على إيجاد البيئة المشجعة لترجيح التوازنات بين القوى داخل الإدارة لتبني توجه من التوجهات، وهو الأمر المتوفر للطرف الإسرائيلي أكثر بكثير من الطرف العربي أو الفلسطيني.

غير أنه من الضروري الإشارة إلى أن الحكومة الأمريكية تنتهج بشكل واضح استراتيجية في الصراع العربي الفلسطيني تقوم على إضعاف الطرف الفلسطيني إلى أبعد حدّ، ثم دفعه للتفاوض مع الإسرائيليين في ظلّ هذه الحالة. فعلى الرغم من إعلان تأييد الولايات المتحدة لإقامة الدولة الفلسطينية، فإنها اعترضت على مشروع سلام فياض لإعلان الدولة من جانب واحد، حيث قال الناطق باسم الخارجية الأمريكية أيان كيلى Ian Kelly "إن الحصول على الدولة يتم من خلال

التفاوض بين الطرفين"33. غير أن طرح فياض المتعلق بإنشاء مؤسسات الدولة، والتركيز على الاقتصاد والأمن، يلقى ترحيباً من أوساط عديدة أمريكية وأوروبية وإسرائيلية.

أما بالنسبة للملف السوري فيرى الطرف الإسرائيلي أن الدور الأمريكي في فترة أوباما يجب أن ينصب على تنفيذ خطة استراتيجية للتسوية مع سورية تسهم فيها الولايات المتحدة، ويحدد أوري سافير Uri Savir الذي ترأس الوفد الإسرائيلي المفاوض مع سورية في الفترة 1996-1996 الخطوط العريضة لهذه الاستراتيجية على النحو التالي<sup>34</sup>:

- 1. أن تكون الحدود بين سورية و"إسرائيل" هي حلّ وسط بين الخط الدولي لسنة 1923 وخط سنة 1967 (لكي تبقى سورية بعيداً عن شواطئ طبريا).
- 2. تجريد السلاح في العمق السوري بحيث يستغرق إحضار الدبابات السورية إلى الحدود مع "إسرائيل" حوالي 48 ساعة، لتتمكن "إسرائيل" من استدعاء احتياطييها.
  - 3. فك العلاقات السورية مع كل من حزب الله وإيران وحماس.
- 4. تقوم الولايات المتحدة بتقديم معلومات استخبارية لـ"إسرائيل" وتراقب الترتيبات الأمنية.
  - 5. تواجد قوة أمريكية في هضبة الجولان.
  - 6. إقامة حلف دفاعى بين الولايات المتحدة و"إسرائيل".
- 7. إقامة مشاريع مشتركة فعلية بين سورية و"إسرائيل" مثل تحويل الجولان لمنطقة سياحية خاصة تتضمن مجمعات وفنادق يسمح للإسرائيليين بزيارتها.
- 8. استمرار تدفق المياه لـ"إسرائيل" وإقامة مشاريع تحلية مشتركة في "إسرائيل" ولبنان وسورية.

وهكذا، فمنذ البداية وضع أوباما ثلاث أولويات في استراتيجيته:

- 1. الحسم في أفغانستان.
- 2. فتح جبهة باكستان ضدّ طالبان باكستان وطالبان أفغانستان.
- 3. تحقيق تسوية باعتبارها مصلحة أمريكية في خدمة سياساتها في البلدان الإسلامية (التسوية تنزع الورقة الفلسطينية من يد إيران وحزب الله والمقاومة)، وقد عبر عن ذلك صراحة ديفيد باتريوس David Petraeus ومايكل مولن Michael Mullen. بل عُين جورج ميتشل لهذا الغرض تخصيصاً.

اصطدم ميتشل برفض قاطع من جانب نتنياهو بوقف كامل للاستيطان مقابل إطلاق المفاوضات، وتبين لأوباما أنه غير قادر على إجبار نتنياهو لقبول مشروع ميتشل، خصوصاً وأنه كان يرغب بتمرير المشروع الصحي من دون عقبات من اللوبي الصهيوني القوي في الكونجرس الأمريكي.

ويلاحظ على أوباما وإدارته ومستشاريه الضعف الشديد في تقدير صحيح للموقف. فقد ثبت أن حساباتهم كانت خاطئة حين تقدموا بمشروع ميتشل، وحين وضعوا استراتيجية لأفغانستان وأخرى لباكستان.

لم يحسبوا جيداً موقف نتنياهو، ولم يحسبوا جيداً قدرتهم على الضغط عليه إن رفض، بل لم يحسبوا وضع محمود عباس عندما رفع سقفه، ضمن معطيات مشجعة من طرفهم، باشتراط وقف الاستيطان مقابل استمرار المفاوضات. وعندما تراجعوا، وطلبوا منه التراجع لم يحسبوا وضعه بعد مأزقه في تقرير جولدستون، وبعد أن توهم أن ميتشل سينجح في مشروعه، فصعّد حتى أصبح التراجع محرجاً جداً.

## ثالثاً: الانحاد الأوروبي

من الضروري التأكيد على وجود مستويين من مستويات التحليل للسياسة الخارجية الأوروبية، فهناك المستوى الجماعى، والذي تعكسه بيانات المفوضية الأوروبية أو

رئاسة الاتحاد، والمستوى الفردي الذي يعكس تبايناً في السلوك بين الدول الأوروبية، وهو ماكان واضحاً في الموقف من موضوع القدس الشرقية أو من موضوع تأييد قرار لجنة حقوق الإنسان الدولية بإرسال لجنة تحقيق في انتهاكات "إسرائيل" لحقوق الإنسان في غزة والذي عارضته بعض الدول الأوروبية مثل فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبريطانيا. وهو التباين نفسه الذي ظهر في الموقف من تقرير جولدستون، حيث امتنع البعض عن تأييده مثل بريطانيا وفرنسا وبلجيكيا، بينما عارضته إيطاليا وهنغاريا وسلوفاكيا، وكذلك التباينات في المواقف الأوروبية من العدوان على غزة والذي تجلى في ردود الأفعال على التصريحات التشيكية بهذا الخصوص.

وتتمثل أبرز مواقف الاتحاد الأوروبي في سنة 2009 بما يلى:

### 1. الحرب على غزة:

كانت فرنسا هي الدولة الأكثر نشاطاً لترتيب وقف لإطلاق النار خلال الأيام الأولى من الحرب، غير أن الطرف الإسرائيلي كان مراوغاً في التعامل مع المبادرات الفرنسية، وقد أعربت فرنسا عن خيبة أملها من رفض "إسرائيل" لمبادرة فرنسية لوقف القتال في غزة في مطلع سنة 2009، مع أن فرنسا حاولت الظهور بموقف المتوازن بين الطرفين، من خلال إدانة الهجوم البري الإسرائيلي على غزة وإطلاق الصواريخ من الجانب الفلسطيني على المستعمرات 35.

وبدا الامتعاض الأوروبي من الموقف الإسرائيلي الرافض لوقف العمليات العسكرية بعد أسبوعين من بدء المعارك، من خلال إعلان الاتحاد الأوروبي تجميد فكرة رفع مستوى العلاقات بين الاتحاد و"إسرائيل"، والتي سبق التوافق عليها بين الطرفين<sup>36</sup>.

على الرغم من تأييد الاتحاد الأوروبي لقرار 1860 الصادر عن مجلس الأمن، إلا أن بعض الدول الأوروبية سارعت باتخاذ إجراءات تشديد الحصار على غزة، فقد بدأت فرقاطة فرنسية بعد أسبوع من إعلان وقف إطلاق النار بمراقبة شواطئ غزة<sup>37</sup>. كما شاركت سبع دول أوروبية هي ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا وهولندا والنرويج ودنمارك، مع كل من الولايات المتحدة وكندا في اتفاق لمكافحة التهريب إلى قطاع غزة<sup>38</sup>.

وقد حاول وفد من البرلمان الأوروبي الدخول إلى غزة في كانون الأول/ ديسمبر 2009، إلا أن السلطات الإسرائيلية منعته من الدخول <sup>39</sup>، وهو موقف سبق أن تكرر مع وزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنير Bernard Kushner الذي منعته السلطات الإسرائيلية من زيارة غزة، على الرغم من أن الزيارة كانت كما وصفها سولانا "ذات طابع إنساني".

وبالرغم من تكرار التأكيد في نصوص البيانات الصادرة عن الاتحاد على سوء الأحوال المعيشية في غزة، وتكرار دعوات الاتحاد لفتح المعابر وتطبيق اتفاقية 2005 "فوراً ودون شروط"<sup>41</sup>، فإن الاتحاد لا يتخذ مواقف في هذا الاتجاه موازية لمواقفه العملية والفورية لضبط التهريب إلى غزة. وكان الأوروبيون يلعبون دور الطرف الثالث في اتفاقية معابر قطاع غزة التي وُقعت بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" في 2005/11/15. وكان دورهم يتلخص في التأكد من التزام السلطة الفلسطينية بكافة بنود الاتفاقية، وفي مساعدة السلطة فنياً وتدريبياً في إدارة المعابر والجمارك.

### 2. قيام دولة فلسطينية:

يقدم خافيير سولانا التصور الأوروبي في هذه النقطة على النحو التالي: "إن هدف الاتحاد الأوروبي هو دولة فلسطينية، وكلما كانت أبكر يكون ذلك أفضل، وأن تقام هذه الدولة على حدود 1967، وقد يكون من الضروري مبادلة بعض الأراضي، غير أن ذلك لا يجب أن يخل بطبيعة وتواصل هذه الأراضي"<sup>42</sup>.

### وفي تصريح آخر قال سولانا:

على الأمم المتحدة أن تحدد موعداً لإقامة الدولة الفلسطينية والاعتراف بها حتى لو أن الفلسطينيين والإسرائيليين لم يتوصلوا لاتفاق، ثم على مجلس الأمن أن يتبنى حل الدولتين، كما عليه أن يعالج كافة الأبعاد الأخرى مثل الحدود واللاجئين والقدس والإجراءات الأمنية. وهناك حاجة لقبول دولة فلسطينية كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة، وتحديد موعد لتنفيذ هذا القرار إلى حين الإعلان عن انتهاء الصراع.

وفي مبرراته لتفسير هذا الطرح الذي يقدمه قال إن "هناك دافعين هما العولمة والديموغرافيا، وعلى إسرائيل أن تضع بعض بيضها في السلة الأوروبية ولا تترك كل شيء في السلة الأمريكية"43،

ويبدو أن موقف سولانا من الدور الأمريكي في الشرق الأوسط مشتق من الاستراتيجية الأوروبية التي جرى تبنيها سنة 2003، والتي تنص بشكل لا لبس فيه على "أنه في عالم من التهديدات المعولمة، والأسواق المعولمة، ووسائل الاتصال المعولمة، فإن أمننا وازدهارنا يعتمد بشكل متزايد على نظام دولي تعددي فعال "44.

غير أن تحذير الناطق باسم الخارجية الفرنسية برنار فاليرو Bernard Valero من إعلان دولة فلسطينية "من جانب واحد"<sup>45</sup>، يشير إلى ما سبق وذكرناه عن توجه دولي تعكسه بيانات اللجنة الرباعية، التي يمثل الاتحاد الأوروبي أحد أطرافها، أن موضوع حدود الدولة الفلسطينية متروك للتفاوض بين الطرفين.

### 3. القدس:

على الرغم من التقرير الذي قدم للاتحاد الأوروبي بشكل سري حول مخططات إسرائيلية لضم القدس<sup>46</sup>، والنتائج التي توصلت لها لجنة أوروبية لتقصي الحقائق في الأراضي المحتلة سنة 1967، وحملت فيها "إسرائيل" مسؤولية معاناة الفلسطينيين 4<sup>7</sup>، ظهر التباين في المواقف الأوروبية من خلال الخلافات التي رافقت المناقشات الخاصة بالورقة السويدية خلال اجتماعات وزراء خارجية الاتحاد في شهر كانون الأول/ ديسمبر من سنة 2009، فبعد أن كانت الورقة السويدية تنص على أن القدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين، نصّ بيان وزراء الخارجية على أنهم "يعبرون عن قلقهم تجاه الوضع في القدس الشرقية ... ويطالبون كافة الأطراف التوقف عن أية ممارسات استفزازية، ويجب أن تؤدي المفاوضات إلى حلّ وضع القدس على أساس أنها عاصمة للدولتين 48<sup>8</sup>. ومن المؤكد أن هناك فرقاً جوهرياً بين الصياغتين السويدية والأوروبية، ففي حين تحدد الورقة السويدية الوضع المستقبلي للقدس الشرقية، فإن الورقة الأوروبية تترك الأمر رهناً بنتائج المفاوضات بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، وهو التكتيك نفسه التفاوضي الذي تحبذه "إسرائيل" لا سيّما مع إدراكها باختلال كبير في موازين القوى بين المتفاوضين.

ويتسق هذا التوجه مع ما قاله وزير الخارجية البريطاني ديفيد ميليباند David Miliband بأن بلاده تتعهد بسفارتين أمام المؤتمر السنوي لحزب العمال البريطاني (UK) Labour Party لاده تتعهد بسفارتين لبلاده في القدس، التي ستكون "عاصمة مشتركة لفلسطين الديموقراطية وإسرائيل اليهودية الديموقراطية "<sup>40</sup>، غير أن حدود العاصمة الفلسطينية في القدس تبقى شأن غيرها من الموضوعات متروكة للتفاوض بين الطرفين، وهو ما تعكسه مذكرة أوروبية صادرة في شباط/ فبراير 2009، وتعززه إعادة صياغة الورقة السويدية.

### 4. رفض بناء المستعمرات:

أصدر الاتحاد في حزيران/ يونيو 2009 بياناً أبدى فيه "قلقه من استمرار الاستيطان وهدم وإخلاء المنازل بما في ذلك القدس الشرقية"، ودعا الاتحاد الحكومة الإسرائيلية إلى "إنهاء النشاطات الاستيطانية بما في ذلك في القدس الشرقية وبما فيها النمو الطبيعي ... ويعتبر الاتحاد المستوطنات بأنها غير شرعية"، ويطالب بتفكيك كل المراكز الاستيطانية التي أنشئت منذ آذار/ مارس 512001.

وفي ردّ الاتحاد على إعلان "إسرائيل" خطة لتدمير تسعين منزلاً في القدس، قال بيان للاتحاد "إن الاتحاد يذكر إسرائيل بتعهداتها طبقاً لخارطة الطريق والقانون الدولي، وإن هدم المنازل في هذه المنطقة الحساسة يهدد حيوية التسوية الشاملة والعادلة والدائمة... وإن الاتحاد يحث إسرائيل على منع الهدم للمنازل"52.

وقد أكد وزير الخارجية البريطاني ميليباند أن المستعمرات في الضفة الغربية والقدس الشرقية "غير شرعية وتعيق تقدم السلام وتتحدى مشاعر الفلسطينيين ونطالب بإزالتها"53، وكان يشير إلى الموقف الأوروبي ذاته الخاص بالمستعمرات التي أقيمت منذ 2001.

### 5. الحوار مع حماس:

لعل التفسير الأكثر دقة لتعاطي الدول الأوروبية وأغلب الدول الكبرى الأخرى مع حركة حماس، هو الذي قدمه محمود الزهار وزير خارجية الحكومة المقالة، حيث رأى أن "أوروبا تسعى للتفاوض مع حماس من أجل فهم موقفها وليس للتفاوض معها"<sup>54</sup>، أي أنها أقرب إلى جمع المعلومات منها إلى التحول الاستراتيجي في التعامل مع الحركة، وقد تزايد هذا التوجه في أعقاب العدوان على غزة، بل إن بعض التوجهات الدبلوماسية الأوروبية ترى ضرورة الحوار مع حماس حتى لو "لم تقبل بشروط اللجنة الرباعية"<sup>55</sup>، تحديداً الخاصة بالاعتراف بـ"إسرائيل".

غير أن الدول الأوروبية ليست متفقة على هذا التوجه، ففي الوقت الذي أبدت دول أوروبية سابقاً ميلاً للحوار مع حماس، فإن ما قاله وزير الخارجية الفرنسي كوشنير يدل على عدم جدوى الحوار مع حماس لأنها "ليست جزءاً من عملية السلام" حسب رأيه، وهو ما يعني أنها لا تعترف بـ "إسرائيل". بل إن حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية في حالة نجاح جهود المصالحة الفلسطينية هي من وجهة النظر الأوروبية، كما عبر عن ذلك سولانا، هي نفسها التي وردت "في تعريف الرئيس عباس، أي التي تكون مقبولة من كافة وحدات المجتمع الدولي" أو وهو ما يشير ضمناً إلى استثناء حركة حماس. وبشكل عام، فإن دعوات الحوار مع حماس لم ترق إلى قيام أية دولة أوروبية لحوار رسمي مع حماس، أو لدعوة أي وفد من حماس لزيارتها؛ أي لم ترق حتى الآن إلى المستوى الروسي.

1.2

573.9

#### 6. المساعدات المالية:

تعزيز الديموقراطية

المجموع

يمثل الاتحاد الأوروبي المصدر الدولي الأول للمساعدات المالية للفلسطينيين، كما تحتل أوروبا المرتبة الأولى دولياً بين قائمة المتبرعين لوكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين سنة 2008.

وتمثلت المساعدات الأوروبية لسنة 2009، والتي جرى التعهد بها في مؤتمر شرم الشيخ، في الآتي:

<u> </u>		
القيمة (بالمليون دولار)	القيمة (بالمليون يورو)	البند
219.2	168	نفقات جارية
84.8	65	مشاريع تنمية
87.4	67	وكالة الغوث
79.6	61	مساعدات إنسانية وغذائية
18.9	14.5	أمن غذائي
52.3	40.1	مرافق غذائية
19.6	15	تعزيز الاستقرار
7.8	6	قوات أمن أوروبية
3.1	2.4	سلطات محلية وغير حكومية

جدول 5/1: التعهدات الأوروبية لسنة 2009 في مؤتمر شرم الشيخ $^{58}$ 

ويقدم الاتحاد الأوروبي مساعداته للفلسطينيين عبر آلية أطلق عليها مختصر بيجاس PEGASE، وقد أعلن في خطته المعروفة ب"الخطة العالمية" Global Plan لسنة 2009، عن تقديم 32 مليون يورو لغزة و20 مليون يورو للضفة الغربية و6 ملايين يورو للاجئين في لبنان<sup>59</sup>.

0.9

439.9

ومن الضروري التوقف عند موضوع المساعدات الدولية ومن ضمنها المساعدات الأوروبية، فعلى الرغم من المساعدات التي جرى الاتفاق عليها في المؤتمر الدولي في شرم الشيخ في آذار/ مارس 2009 وغيره من المؤتمرات الدولية سابقاً، إلا أن الالتزام بما اتفق عليه كان محدوداً وهو ما دفع خافيير سولانا لدعوة الأطراف إلى الالتزام بتعهداتهم  $^{60}$ .

ومن غير الممكن تفسير عدم وفاء هذه الدول بالتزاماتها المالية بعدم القدرة على الوفاء لأسباب اقتصادية، فهي دول تربط ربطاً وثيقاً بين حجم المساعدات ومواعيد الوفاء بتسليمها، وبين السلوك السياسي للأطراف التي توجه لها المساعدة.

ولما كانت السلطة السياسية في غزة هي طرف "غير متسق" مع سياسات الدول الأوروبية، فإن المساعدات تشكل أداة ضغط سياسي عليها لدفعها لتغيير مواقفها، بينما تستخدم المساعدات

للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية كأداة إغراء لانتزاع مزيد من التنازلات، أو جعلها عاجزة عن مراجعة سياساتها تجاه هذه الدول.

وعلى المستوى الفردي، اتخذت الدول الأوروبية على المستويين الرسمي والشعبي مواقف تأييد "نسبى" للمواقف الفلسطينية مثل:

- $^{61}$ . قيام اليونان بدفع حوالي نصف مليون يورو لوكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين  $^{61}$ .
- 2. قرار اتحاد التجارة البريطاني مقاطعة منتجات المستعمرات الإسرائيلية، وهو ما اعتبر امتداداً لإصدار السلطات البريطانية إرشادات لتمييز المنتجات الفلسطينية عن منتجات المستعمرات في الضفة الغربية 62.
- 3. قيام النرويج بسحب استثماراتها من شركة إسرائيلية تسهم في بناء جدار الفصل العنصري، وهو إجراء جاء بناء على توصية من أحد مجالس وزارة الخارجية النرويجية 63.
- 4. دعوة الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي أندرس جونسون Anders Johnsson للإفراج عن البرلمانيين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية 64.
- 5. إصدار محكمة ويستمنستر البريطانية Westminster Magistrates' Court مذكرة اعتقال بحق وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني 65، وقد صدرت دعوات لمحاكمة المسؤولين الاسرائيليين في النرويج وبريطانيا 66.
- 6. وقعت فرنسا اتفاقاً مع السلطة الفلسطينية، في القنصلية الفرنسية العامة في القدس، لإعادة تأهيل مستشفى القدس في قطاع غزة في 2009/11/18، وذلك في أعقاب زيارة قام بها وزير الخارجية الفرنسي كوشنير للقدس، وهي الفترة التي كان فيها وزير الخارجية الألماني جيدو فيسترفيله Guido Westerwelle يزور رام الله والقدس<sup>67</sup>.
- 7. قيام أسبانيا بدفع رواتب 80 ألف موظف ومتقاعد في السلطة الفلسطينية بمبلغ 25 مليون يورو $^{68}$ .

أما على المستوى الشعبي فقد توافدت إلى غزة شخصيات أوروبية من البرلمانيين وغيرهم، سواء من المشاركين في حملات فك الحصار عن قطاع غزة وتقديم الدعم الإنساني لها والتي كان آخرها قافلة شريان الحياة التي قادها عضو البرلمان البريطاني جورج جالاوي $^{69}$ , أو من خلال دعوات شخصيات دولية وفكرية للحوار مع حركة حماس كان من بينها 500 شخصية هولندية  $^{70}$ , كما أن عدداً من النواب البريطانيين التقوا فعلاً مع رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل.

وتجب الإشارة إلى تصاعد التعاطف مع القضية الفلسطينية، وتدهور سمعة "إسرائيل" لدى الرأي العام الأوروبي، وقد كان خروج العديد من المظاهرات الكبيرة ضدّ العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة أحد مظاهر ذلك التضامن.

صحيح أن أوروبا موحدة في موقفها السياسي في كثير من القضايا، وحين تطرح موقفاً موحداً يأتي محصلة لعدة مواقف متناقضة، الأمر الذي يفقده القدرة على التميز والفعل المستقل.

إن أوروبا سلمت مشروع التسوية لأمريكا التي راحت تنفرد في إدارتها وقيادتها للمشروع . فمثلاً قامت إدارة أوباما وحدها بصياغة مشروع ميتشل وهي وحدها تخلّت عنه، ثم تبنّت مشروع نتنياهو حول الاستيطان والمفاوضات. أي لم تجعل أمريكا من أوروبا شريكاً لها كما هو الحال في ملف إيران. وأوروبا قبلت بهذا الوضع، وهمّشت دورها، بالرغم من حجم دعمها المالي للسلطة. ولكنها، ولا سيّما فرنسا، تظلّ متربصة لأول فرصة تسمح لها بلعب دور أكبر. فمثلاً حاولت فرنسا أن تحلّ مكان تركيا في المفاوضات السورية – الإسرائيلية؛ ولعبت دوراً مبادراً في العلاقة مع سورية. ولكن فرنسا تراجعت إلى ما دون السياسة الفرنسية في مرحلة جاك شيراك Jacques مع أصبحت أكثر التصاقاً بالموقف الأمريكي، وأفضل علاقة بـ"إسرائيل".

ومن هنا يجب ألا يراهن حالياً على دور أوروبي، يقيم توازناً جديداً في المنطقة أو في عملية التسوية. ومع ذلك يجب عدم إهماله كل الإهمال. ومن ثم انتهاج سياسة تقدر مدى الارتباط الأوروبي بأمريكا والكيان الصهيوني، مع عدم إغلاق الباب في وجه محاولات التوسط الأوروبية سواء أجاءت بالتنسيق مع أمريكا أم بمبادرة أوروبية خاصة.

# يبدو الفشل الروسي متجسداً في عدم القدرة على عقد مؤتمر وابعاً: النظر في تنشيط عملية وابعاً: النظر في تنشيط عملية

التسوية في الشرق الأوسط، بالرغم من الترويج الروسي

للموضوع، وهو ما يتضح في أقوال الكسندر سلطانوف Alexander Sultanov، مندوب الرئيس الروسي لشؤون الشرق الأوسط نائب وزير الخارجية، الذي قال "إننا نأمل بأن ينعقد المؤتمر الدولي بخصوص الشرق الأوسط في موسكو في النصف الأول من عام 2009"<sup>72</sup>، وهو ما لم يحدث. ويظهر أن الفشل الروسي غير مرتبط بعوامل ذاتية متعلقة بالروس أنفسهم، وإنما بعوامل موضوعية مرتبطة بتطور الأحداث السياسية فلسطينياً وإسرائيلياً ودولياً، وعدم القدرة على عقد مؤتمر ناجح في مثل تلك الظروف.

ويبدو أن الموقف الروسي أصابه تحول في موضوع مؤتمر موسكو للشرق الأوسط، إذ قال وزير الخارجية سيرجي لافروف Sergei Lavrov خلال زيارة وزير خارجية السلطة الفلسطينية لموسكو في كانون الأول/ ديسمبر 2009 "أن مؤتمر موسكو سيعقد بعد أن يتفق الطرفان على استئناف المفاوضات "73".

كذلك يبدو الاتساق في التوجهات الاستراتيجية بين روسيا والدول الغربية في بعض الجوانب واضحاً، ويبدو ذلك في الدوافع الكامنة وراء حوار روسيا مع حركة حماس، فهو منسجم مع ما ذكرناه من أقوال الزهار، حيث نجد الكسندر سلطانوف يشير بشكل واضح إلى أن روسيا ستواصل حوارها مع الحركة "لإقناع حماس عبر الحواركي تغير موقفها ليصبح بناء، وبالدرجة الأولى في موضوع الوحدة الفلسطينية وتأييد مبادرة السلام العربية"74.

ومع أن روسيا كانت ضمن الدول المؤيدة لإرسال لجنة تحقيق في الانتهاكات الإسرائيلية خلال حرب غزة، كما أنها أيدت تقرير جولدستون، لكنها لم تسند هذه الموافقة بنشاط مواز لنقل الموضوع إلى مجلس الأمن الدولي.

أما الجوانب الإيجابية في الموقف الروسي خلال سنة 2009، فتمثلت في بعض مشاريع التعاون المتواضعة بين الطرفين الروسي والفلسطيني كمشروع التعاون الإعلامي الروسي الفلسطيني في أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر 2009<sup>75</sup>، وتقديم مساعدات طبية شملت أربع طائرات محملة بمساعدات طبية وفريق طبي<sup>75</sup>، كما أن روسيا أغلقت مكاتب تشجيع الهجرة اليهودية من روسيا الى "إسرائيل"<sup>77</sup>.

# يتحدد الموقف الصيني في النقاط التي عرضها المندوب الصيني في الأمم للتحدة تشانغ يسوي Zhang Yesui في خطابه أمام الجمعية العامة في دورتها الـ 64 في 2009/12/1 إذ أشار إلى ما يلي<sup>78</sup>:

- 1. القلق الصيني من تعثر جهود التسوية السياسية في الشرق الأوسط، وتعتبر الصين أن المفاوضات هي الطريق الأنجع للتسوية.
- 2. القلق الصيني من الأوضاع الإنسانية الصعبة التي يعيشها سكان الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، والتأكيد على دعم الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه وإقامة دولته المستقلة.
- 3. القلق الصيني من استمرار "إسرائيل" في بناء المستعمرات وفرض القيود على حركة الفلسطينيين من خلال الحواجز الأمنية.
- 4. تأكيد الصين على خطورة ما ورد في تقرير جولدستون الخاص بالحرب على قطاع غزة أواخر سنة 2008 وبداية سنة 2009، وهو أمر منسجم مع تأييد الصين لقرار لجنة حقوق الإنسان الدولية بإرسال لجنة تقصى الحقائق إلى غزة.
- 5. تأييد الصين لحل الدولتين على أساس قرارات الأمم المتحدة ومبدأ الأرض مقابل السلام والمبادرة العربية.

غير أن الموقف الصيني لا يتحول لإجراءات عملية ضاغطة على الحكومة الإسرائيلية للالتزام بالقرارات الدولية التي تؤيدها الحكومة الصينية، فالعلاقات الصينية الإسرائيلية تعرف تطوراً متواصلاً، حيث يبلغ حجم التبادل التجاري بين الطرفين حوالي 4.6 مليارات دولار<sup>79</sup>، في حين لا تشكل العلاقات العربية الصينية أي ضاغط على الحكومة الصينية للضغط على الطرف الإسرائيلي بالرغم من أن حجم العلاقات العربية الصينية يفوق الـ 55 مليار دولار، ويجري التخطيط لزيادتها الى 100 مليار دولار سنة 2015.

وبالرغم من أن الصين لم تقطع اتصالاتها مع حركة حماس، إلا أن دوافع هذه العلاقات ليست بعيدة كثيراً عن مواقف الدول الغربية لا سيّما الاتحاد الأوروبي، من ناحية الرغبة في جذب حماس للصعود في قطار التسوية، وقد بدا ذلك واضحاً في أقوال الموفد الصيني الخاص إلى الشرق الأوسط سون بيجان Sun Bigan الذي قال إن حماس أمر واقع لا يمكن تجاهله، لكنه أكد على وجود خلافات سياسية معها، وطالبها بالتعامل "بواقعية" لصالح الشعب الفلسطيني، والانخراط في العملية السلمية 81.

من غير المتوقع حدوث أي تطور في الموقف الصيني، إلا إذا توترت العلاقات الأمريكية الصينية، وربما يحدث ذلك في السنوات القادمة، مع ازدياد وزن الصين الاقتصادي والسياسي، وشعورها بمزيد من الثقة والقدرة على التنافس، وبالتالي التأثير بشكل أكبر في مسارات الأحداث العالمية.

### سادساً: اليابان

حدد نائب وزير الشؤون البرلمانية الياباني ماساهيكو شيباياما Masahiko Shibayama الإطار العام لاستراتيجية بلاده في موضوع القضية الفلسطينية، من خلال النقاط التالية التي طرحها في أواخر آذار/ مارس 2009، وهي<sup>82</sup>:

- 1. إن استقرار منطقة الشرق الأوسط أمر حيوي لليابان نظراً لأنها تستورد حوالي 90% من حاجتها النفطية من هذه المنطقة.
- 2. ليس لليابان أي وهم بحدود قدرتها على التوسط بين الأطراف، وأنها تسهم في تقديم مساعدات للفلسطينيين، فخلال الفترة 1993-2009 قدمت اليابان حوالي مليار دولار، وهو ما يمثل 10% من المساعدات الدولية للفلسطينيين، كما أن مشروع "ممر السلام" هو أحد أدواتها لإيجاد مستقبل أفضل للفلسطينيين، كما التزمت بتقديم 200 مليون دولار لمساعدة غزة خلال السنوات العشرة القادمة، منها عشرة ملايين خلال سنة 2009.

ولما كانت اليابان من ضمن أعضاء اللجنة الاستشارية لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، فإنها تسهم ببعض الأموال للوكالة، لكنها إسهامات محدودة، فمنذ سنة 1953، وهي أول سنة تقدم فيها اليابان مساعدات للوكالة، إلى سنة 2009 قدمت اليابان ما

مجموعه 550 مليون دولار، أي بمعدل عشرة ملايين سنوياً، وهي تحتل المرتبة الـ 15 بين قائمة المتبرعين للوكالة سنة 2008.

3. تؤيد اليابان الحلّ القائم على أساس دولتين، كما يشارك المبعوث الياباني للشرق الأوسط في مؤتمرات الجامعة العربية للمرة السادسة على التوالى.

ذلك يعني أن اليابان تركز على الأبعاد الإنسانية أكثر من الجوانب الاستراتيجية في الموضوع، وهو ما أكده وزير الخارجية الياباني كاتسويا أوكادا Katsuya Okada في إشارته إلى أن مبدأ الأمن الإنساني Human Security، والذي هو من أهم مبادئ السياسة الخارجية اليابانية، يجب "أن يطبق على الفلسطينيين"83. غير أن هذا المبدأ مدفوع بدوافع براجماتية بحتة، وهي ضمان استقرار المنطقة لضمان تدفق النفط، كما أن الالتزام به من قبل اليابان ليس تاماً بدليل امتناع اليابان عن تأييد قرار لجنة حقوق الإنسان الدولية للتحقيق في الانتهاكات الإسرائيلية خلال حرب غزة.

ولعل أكثر المواقف اليابانية أهمية من الناحية السياسية خلال سنة 2009، تلك التي صدرت عن وزارة الخارجية أو من المبعوثين اليابانيين إلى الشرق الأوسط، الأول تاتسو أريما Tatsuo Arima وزارة الخارجية أو من المبعوثين اليابانيين إلى الشرق الأوسط، الأول تاتسو أريما Yutaka Iimura الذي استبدل يوم 15 تموز/ يوليو وحلّ محله يوتاكا إيمورا Yutaka Iimura، الذي زار المنطقة وبقى فيها في الفترة 1-2009/8/13، وتتمثل هذه المواقف في84:

- 1. اعتبار التجميد للاستيطان لمدة عشرة أشهر التي أعلن عنها نتنياهو "خطوة إيجابية".
  - 2. القلق من تدمير المنازل في القدس الشرقية، ودعوة "إسرائيل" للتوقف عن ذلك.
    - 3. الأمل في تجميد الاستيطان في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية.
      - 4. تأييد دعوة الرئيس عباس لإجراء انتخابات سنة 2010.

### سابعاً: الأمم المتحدة:

### 1. مجلس الأمن:

بعد دعوات من مجلس الأمن في 2009/1/11 و1009، بأن تحترم الأطراف التزاماتها بخصوص المدنيين، وإدانة الهجمات ضد المدنيين، مثل قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1860 أبرز قرار للمجلس خلال سنة 2009، لا سيّما أن القرار جاء بعد مماطلة أمريكية في اتخاذه لإعطاء "إسرائيل" أطول فترة ممكنة لتحقيق أهدافها، غير أن الفشل الإسرائيلي في الحرب على قطاع غزة من ناحية، وتزايد الضغط الدولي والشعبي، نتيجة النقل المباشر لمشاهد القتل والتدمير في قطاع غزة، اجتمع المجلس في 2009/1/8 وأقر بأغلبية 14 دولة وامتناع الولايات المتحدة عن التصويت بما يلي 85.

- أ. وقف إطلاق النار الفوري والكامل وانسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة.
  - ب. تيسير إيصال المساعدات الغذائية والوقود والمواد الطبية للقطاع.

- ج. إدانة الهجمات ضدّ المدنيين وإدانة كافة أشكال العنف و"الإرهاب"، وتكثيف الجهود لتأمين وقف إطلاق النار، بما في ذلك منع تهريب الأسلحة، وتأمين إعادة فتح المعابر بموجب اتفاقية 2005 من "اسرائيل" والفلسطينين.
- د. الترحيب بعقد اجتماع دولي في موسكو خلال سنة 2009 "بالتشاور مع الأطراف". وهو ما يعني أن الطرف الإسرائيلي بشكل خاص له حق عرقلة إجراءات عقد المؤتمر، إذا شعر أن المؤتمر سيشكل أداة ضغط عليه.
  - ه-. تشجيع الجهود المصرية للحوار بين الفلسطينيين.

### 2. الجمعية العامة:

بدأت الجمعية العامة نشاطها لسنة 2009 بإعلان تأييدها لقرار مجلس الأمن رقم 1860 بأغلبية 143 دولة، غير أن أبرز نشاطات الجمعية تتمثل في توصياتها في 2009/11/5 بالدعوة لمتابعة تقرير جولدستون بعد التصديق عليه، والمطالبة بنقل الموضوع إلى مجلس الأمن، ومطالبة الأطراف باتخاذ الإجراءات التي تيسر القيام بتحقيقات سليمة ومستقلة حول نتائج التقرير<sup>86</sup>.

وقد أكدت الجمعية، من خلال لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة في سلسلة توصيات خلال الفترة 13-2009/11/24، على 87:

- أ. اعتبار المستعمرات في الأراضي المحتلة سنة 1967 غير شرعية، وتشكل معيقاً لتحقيق السلام، واعتبار الإجراءات الإسرائيلية في القدس إجراءات غير شرعية.
- ب. التأكيد على حقّ الفلسطينيين من مهجري 1967 بالعودة إلى أراضيهم، وضرورة حماية ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين. ويمكن الإشارة بهذا الخصوص لبيان الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون حول "حق اللاجئين من أراضي 1948 بالعودة لأراضيهم"88.
- ج. التأكيد على ضرورة استمرار وكالة غوث اللاجئين في عملها، والقلق من ضعف إمكانيات الوكالة. وكانت الوكالة قد طالبت بعد تدمير العديد من منشآتها في قطاع غزة بمساعدات عاجلة تصل إلى 456.7 مليون دولار إلى جانب 370.7 مليون دولار للاجئين في لبنان، بينما تقدر حاجة الوكالة سنة 2009 بحوالي 550 مليون دولار، لم يتوفر منها سوى 510 مليون دولار، وطالبت الأمم المتحدة المجتمع الدولي بتقديم 664.4 مليون دولار لدعم الفلسطينيين، وذلك لإنشاء 230 مشروعاً، خاصة وأن 80% من الفلسطينيين في غزة يعيشون على الدعم المالي الدولي 89.

وقد دارت معركة إعلامية شديدة بين وكالة الغوث و"إسرائيل" حول ضرب الجيش الإسرائيلي لمواقع الوكالة، ومنع دخول المواد الغذائية ومواد البناء الموجهة للوكالة، إلى جانب استخدام القوات الإسرائيلية للفسفور الأبيض، وترافق ذلك مع بيانات شديدة اللهجة من الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بهذا الخصوص 90.

د. تأييد عمل اللجنة الخاصة بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية بخصوص حقوق الإنسان في الأراضى الفلسطينية المحتلة.

### 3. المجلس الاقتصادي والاجتماعى:

اتخذ المجلس عدداً من القرارات في 28 و2009/7/29 تدعو إلى:

- أ. رفع القيود عن حركة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وضرورة إيصال المساعدات لهم.
  - ب. التأكيد على وحدة الأراضي الفلسطينية بما فيها شرقي القدس.
- ج. التأكيد على حماية حقوق المرأة الفلسطينية، ومسؤولية "إسرائيل" عن تطبيق مبادئ حقوق الإنسان في الأرضى المحتلة.

### 4. تقرير جولدستون:

بعد إقرار مجلس الأمن الدولي القرار 1860، تزايدت الدعوات للتحقيق في انتهاكات لحقوق الإنسان في زمن الحرب في قطاع غزة، وتجسد ذلك في موافقة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في 2009/1/12 على إرسال لجنة تقصي الحقائق إلى غزة، وهو القرار الذي أيّدته 33 دولة من بينها الصين وروسيا.

وبناء على ذلك، وفي ضوء تصريحات مُقرِّر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة ريتشارد فولك Richard Falk عن أن "إسرائيل" ترتكب "فظائع مفجعة في غزة "أنشأ رئيس مجلس حقوق الإنسان في 2009/4/3 بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في قطاع غزة، وتحددت مهمة البعثة في "التحقيق في جميع انتهاكات حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي، التي تكون قد ارتكبت في أي وقت في سياق العمليات العسكرية، التي جرى القيام بها في غزة في أثناء الفترة من 27 ديسمبر 2008 إلى 18 يناير 2009، سواء ارتكبت قبل هذه العمليات أو أثناءها أو بعدها"92.

وتم اختيار القاضي السابق بالمحكمة الدستورية لجنوب إفريقيا، والمدعي العام السابق للمحكمتين الدوليتين ليوغسلافيا السابقة ورواندا القاضي اليهودي ريتشارد جولدستون ليكون رئيساً للبعثة، وإلى جانبه تم تعيين أستاذة القانون الدولي بكلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية كريستين شينكين Christine Chinkin، والممثلة السابقة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، والعضوة في لجنة التحقيق الدولية المعنية بدارفور المحامية هينا جيلاني Hina Jilani، إلى جانب العقيد ديزموند ترافيرز Pesmond Travers الجنائية الضابط السابق في قوات الدفاع الإيرلندية، وعضو مجلس إدارة معهد التحقيقات الجنائية الدولية.

ذلك يعني أن البعثة تضم خبرات عالية المستوى في مجال التحقيقات، كما أنه من الصعب لـ"إسرائيل" اتهامها بالتحيّز، لا سيّما عند النظر في أصولهم العرقية أو الدينية.

وقد رفضت "إسرائيل" التعاون مع البعثة، بينما تعاونت الجهات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة معها.

وغطى تقرير البعثة الفترة الممتدة من 69/6/810 إلى 2009/6/31، وجرى التحقيق في 36 واقعة، وتم جمع المعلومات من مصادر مختلفة تمثلت في المقابلات الشخصية والجماعية والزيارات الميدانية للمواقع وتحليل الصور الفوتوغرافية وصور الفيديو وصور الأقمار الصناعية والتقارير الطبية، وكان حجم البيانات التي تم جمعها هائلاً، فقد تم جمع 10 آلاف صفحة، و30 شريط فيديو، و1,200 صورة فوتوغرافية، و188 مقابلة فردية، و300 تقرير، و38 شهادة عامة.

وبالرغم من أن البعثة تشير في تقريرها في الفقرة رقم 25 إلى أنها لم "تستبعد احتمال الخطأ، كما أنها لا تحاول في الاستنتاجات التي توصلت لها تحديد هوية الأفراد المسؤولين عن ارتكاب الجرائم، ولا تدعي أنها ترقى إلى مستوى البرهان الواجب التطبيق في المحاكم الجنائية"، إلا أنها رفضت التبرير الإسرائيلي لقصف مبنى المجلس التشريعي والسجن الرئيسي واعتبرتها "هجمات متعمدة على أهداف مدنية"، كما اعتبرت البعثة أن الشرطة الذين قتلتهم الغارات الإسرائيلية في اليوم الأول للهجوم في 2008/12/27 "لا يمكن القول بأنهم كانوا يضطلعون بدور مباشر في القتال، ومن ثم فإنهم لم يفقدوا حصانتهم المدنية" ولكن البعثة تسلم "بأن بعضهم كان مقاتلاً".

وقد تناول تقرير البعثة في معظم فقراته الانتهاكات الإسرائيلية، بينما خصص بعض فقراته لمنظمات المقاومة الفلسطينية على النحو التالى:

### أ. "إسرائيل":

تمثلت الانتهاكات الإسرائيلية طبقاً للتقرير في الآتى:

- 1. استخدام أسلحة معينة ضدّ المدنيين مثل الفسفور الأبيض.
- 2. الهجوم على مصانع إنتاج الأغذية وعلى المطاحن "مما يشكل انتهاكاً للحق في الحصول على ما يكفي من الغذاء وأسباب العيش"، إلى جانب ضرب مزارع الدجاج وبرك الصرف الصحي "عن عمد".
- 3. استخدام المدنيين كدروع بشرية، وهو ما يمثل "انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي"، والقيام "باعتداءات متعمدة على سكان مدنيين وأهداف مدنية". كما أن التقرير ينتقد الإجراءات التحذيرية من قبل "إسرائيل" للمدنيين، لأنها "لم تكن فعالة". وأكدت البعثة "عدم فعالية أو جدوى التحذيرات الإسرائيلية السابقة لهجماتها على المستشفيات"، كما أن هناك هجمات على مدنيين "لم يكن لها ما يبررها".

- 4. المعاملة المذلة والمهينة للمدنيين بشكل يتناقض مع "المبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان"، كما يشكل ذلك "خرقاً خطيراً لاتفاقية جنيف [Geneva Convention]، وتعد جريمة حرب"، وإن سلوك القوات الإسرائيلية "يشكل خرقاً لاتفاقية جنيف الرابعة من حيث القتل العمد والتسبب عمداً في إحداث معاناة كبيرة للأشخاص المحميين، وعلى ذلك فإنه ينشئ المسؤولية الجنائية الفردية".
- 5. إن الهجمات على مستودعات الأمم المتحدة "ولساعات عديدة" على الرغم من تنبيه القوات الإسرائيلية، كانت "خطيرة إلى أبعد حد... وإن القوات الإسرائيلية انتهكت ما يتطلبه القانون الدولي العرفي من اتخاذ جميع الاحتياطيات المكنة".
- 6. إن مصداقية الموقف الإسرائيلي تتردى بفعل سلسلة من أوجه عدم الاتساق والتناقضات وعدم الدقة الوقائعية في البيانات التي تبرر الهجمات، كما أن نظام التحقيقات الإسرائيلي "لا يمتثل لمبادئ معايير النزاهة والاستقلال"، كما أن النظام الإسرائيلي يتصف "بسمات تمييزية تجعل من نيل العدالة أمراً بالغ الصعوبة"، ويشير التقرير إلى "تعويض الفلسطينيين" عن هذه الأضرار.

وبناء على ما سبق، فإن "بعض أفعال حكومة إسرائيل قد تبرر قيام محكمة مختصة بتقرير أن جرائم ضد الإنسانية قد ارتكبت".

### ب. منظمات المقاومة الفلسطينية:

تمثلت أهم الفقرات الخاصة بالتنظيمات الفلسطينية المقاومة في التالى:

- 1. أن "الجماعات الفلسطينية المسلحة كانت موجودة في مناطق حضرية أثناء العمليات العسكرية وأطلقت صواريخ من مناطق حضرية... وربما أن المقاتلين لم يميزوا أنفسهم تمييزاً كافياً في جميع الأوقات عن السكان المدنيين"، لكن البعثة لم تعثر على أدلة على أن الجماعات المسلحة "وجهت المدنيين إلى مناطق الهجمات أو أجبرت المدنيين على البقاء قرب أماكن الهجمات".
- 2. لم يثبت استخدام المساجد لأغراض عسكرية، لكنها "لا تستطيع استبعاد احتمال أن يكون ذلك قد حدث فعلاً"، ولم يثبت "استخدام المستشفيات أو سيارات الإسعافات لأغراض عسكرية"، كما لم تمارس الجماعات المسلحة "أنشطة قتالية من منشآت الأمم المتحدة"، ولكن لا يستبعد "ممارسة نشاطات عسكرية قريبة من هذه المنشآت"، غير أن الهجمات من أماكن فيها مبان "قد يكون عرض السكان المدنيين للخطر على نحو غير ضروري".
- 3. تضمنت بعض الفقرات إشارات إلى سياسات حركة حماس تجاه القوى الفلسطينية الأخرى في قطاع غزة، وإلى سياسات السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية تجاه التنظيمات السياسية، وأشار التقرير الى:

- "عنف ارتكبته قوات أمن سلطة غزة ضدّ المعارضين السياسيين"، واشتمل العنف على "القتل... وهو ما يشكل انتهاكاً خطيراً لحقوق الانسان". كما أن احتجاز أعضاء المجلس التشريعي هو "بمثابة عقوبة جماعية تتعارض مع القانون الإنساني الدولي".
- إطلاق الصواريخ على المناطق المدنية الإسرائيلية "يمكن أن تشكل هذه الأفعال جرائم حرب، وقد تكون بمثابة جرائم ضد الإنسانية ... وانتهاكاً للقانون الدولي"، ومن الضرورى إجراء تحقيقات وكذلك، عندما يكون ذلك ملائماً، محاكمات للمشتبه في ارتكابهم انتهاكات خطيرة.
- الانتهاكات من قبل سلطات الأمن الفلسطينية في الضفة الغربية "والاعتقالات والتعذيب وإغلاق المؤسسات الخيرية، تمثل تدابير لا تتفق مع التزامات السلطة الفلسطينية الناشئة عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان".

وقد واجه التقرير مشكلة عند التصويت عليه، إذ تمّ طلب تأجيل التصويت، غير أن مُقرِّر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة ذكر أن "السلطة الفلسطينية كانت وراء التأجيل" وأبدى امتعاضاً شديداً من سلوك السلطة 93.

# ثامنا: المنظمات الدولية

كانت منظمة العفو الدولية (أمنستى) Amnesty International من أبرز المنظمات غير الحكومية في غير الحكوه بينة مجال توجيه الانتقادات الشديدة لـ"إسرائيل" لا سيّما في مجال انتهاكها لحقوق الإنسان في الأراضى المحتلة،

واستخدام أسلحة معينة في الحرب على غزة كالفسفور الأبيض، واستمرار الحصار عليها.

وقد طالبت المنظمة من الولايات المتحدة وقف شحن الأسلحة لـ"اسرائيل"، لكنها من ناحية أخرى حملت حركة حماس مسؤولية الهجمات الصاروخية على المستعمرات الإسرائيلية 94.

### تتضمن وثيقة الغايات العليا الإسرائيلية لسنة 2010 تاسعا: القوى الإقليمية بنداً ينص على "دبلوماسية ثنائية تستهدف التركيز على تطوير العلاقات مع الدول الكبرى الجديدة،

مثل البرازيل والهند ودول أمريكا اللاتينية وإفريقيا، إلى جانب كل من روسيا والصين، بدلا من استمرار التركيز على العلاقات مع الدول الغربية".

وتبرز الهند كأحد الدول المهمة في الاستراتيجية الاسرائيلية، لاسيّما في مجال التعاون العسكري، وعلى الرغم من إدانة الهند للعدوان على غزة من قبل رئيس الوزراء مانموهان سينغ Manmohan Singh، وتقديمها مساعدة مالية لغزة بقيمة مليون دو لار 95، فقد تواصل التعاون العسكري مع "إسرائيل"، وكان آخر مظاهره تزويد "إسرائيل" للهند بطائرة تجسس 96. وفي أمريكا اللاتينية التي تعرف تنامياً في موقع القوى اليسارية فيها، إلى جانب تطور علاقات بعض دولها مع كل من إيران وسورية، برز الدور المتميز للسياسة الفنزويلية، فقد انتقد الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز Hugo Chavez العدوان على غزة ووصف "إسرائيل" بأنها "حكومة قتلة"، وتم طرد السفير الإسرائيلي وقطع العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين. وبالمقابل قامت فنزويلا برفع مستوى علاقاتها مع السلطة الفلسطينية إلى مستوى العلاقات الدبلوماسية فنزويلا برفع مشتوى علاقاتها من المساعدات الإنسانية لغزة أو كان لبوليفيا مواقف قوية ضد "إسرائيل" عبر عنها بشكل لا يقل وضوحاً الرئيس البوليفي إيفو موراليس Evo Morales.

وجذبت البرازيل كأحد أهم الدول في أمريكا اللاتينية نشاطاً دبلوماسياً شرق أوسطياً، حيث زارها خلال تشرين الثاني/ نوفمبر كل من الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز والرئيس عباس والرئيس الإيراني نجاد، وقد التقى الأول بمدير شركة بتروبراس Petrobras، الشركة الوطنية البرازيلية للبترول<sup>98</sup>. وقد عرض الرئيس البرازيلي أن يقوم بدور الوساطة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، كما دعا لضرورة الحوار مع حركة حماس، لأن السلام "مستحيل دونها" ألى جانب مطالبته بتوسيع اللجنة الرباعية لتشمل دولاً مثل البرازيل وجنوب إفريقيا.

وفي إفريقيا، التي يتواصل فيها الجهد الدبلوماسي والاستخباراتي الإسرائيلي لا سيّما في دول الغرب الإفريقي، أصاب العلاقات الإسرائيلية مع جنوب إفريقيا نوعاً من التوتر، إثر إدانة حكومة جنوب إفريقيا لتوسيع "إسرائيل" مستعمرة جيلو Gilo، وطرد السكان الفلسطينيين من منازلهم في تشرين الثاني/ نوفمبر 2009 100، إلى جانب التوتر الناجم عن تصرفات لضباط أمن إسرائيليين من العاملين على شركة الخطوط الجوية الإسرائيلية (العال) EL AL Israel ، وصفها مسؤولون جنوب إفريقيون بأنها "تصرفات عنصرية" 101.

وبشكل عام، فقد اتجهت دول العالم الثالث خلال سنة 2009 اتجاهاً أكثر تأييداً للقضية الفلسطينية، وأكثر سلبية من "إسرائيل"، خصوصاً بعد الحرب على قطاع غزة؛ وفي ضوء الإصرار الإسرائيلي على الاستيطان ومتابعة برامج التهويد في الضفة، وتعطيل مسارات التسوية.

وعلى الرغم من سلبيات الانقسام الفلسطيني إلا أن الأثر الذي تركه صمود قطاع غزة شعباً ومقاومة ضد العدوان الإسرائيلي (2008/12/27) في الرأي العام العالمي وفي إعلاء شأن القضية الفلسطينية دولياً، وتدهور سمعة الكيان الصهيوني وأمريكا كان ملحوظاً، ولهذا تعد سنة 2009 السنة الأسوأ على سمعة الكيان الصهيوني، وهو ما عبرت عنه مجلس حقوق الإنسان بالنسبة لتقرير جولدستون، وعبرت عنه الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة والحملة العالمية لرفع قضايا ضد مسؤولين وضباط في الكيان الصهيوني بتهم ارتكاب جرائم حرب وإبادة. فصورة الكيان الصهيوني سنة 2009 غيرها قبل تلك السنة.

خازية بالرغم من أن التأييد "الشعبي" في المجتمع الدولي يعرف قدراً من الحراك لصالح الطرف الفلسطيني، نظراً للعناد الإسرائيلي أمام المطالب الدولية الخاصة بالمستعمرات والقدس، والظروف الإنسانية في الأراضي المحتلة، غير أنه من المستبعد لهذا الحراك الإيجابي أن يتحول إلى فعل مؤثر على المدى القصير.

ذلك يعني أن سنة 2010 ستشكل امتداداً لسنة 2009 من حيث استمرار الجهود الدولية "لإقناع" الحكومة الإسرائيلية بقبول تجميد الاستيطان وتقسيم القدس وإقامة الدولة الفلسطينية، غير أن هذا الإقناع سيبقى في إطار الحوار مع "إسرائيل" دون استخدام أدوات ضغط فعلية، سواء الأدوات الاقتصادية أم السياسية ناهيك عن الأدوات العسكرية، وهو ما يعني أن الطرف الإسرائيلي لن يغير من استراتيجيته.

وبالمقابل فإن المجتمع الدولي سيواصل محاولة دفع الدول العربية نحو مزيد من التطبيع مع "إسرائيل"، إلى جانب توجيه الطاقات العربية نحو موضوعات أخرى كإيران، أو بعض التنظيمات التي توصف في الأدبيات الغربية بـ"الإرهابية"، أو ضمان الصمت العربي على عدوان إسرائيلي جديد في لبنان أو غزة.

وحيث إن التاريخ المعاصر ولأسباب تدركها "إسرائيل" والدول الكبرى، يشير إلى إن الطرف العربي مهيأ للاستجابة لأسباب داخلية وخارجية عديدة للتوجهات الدولية، لا سيّما في مجال استمرار التضييق على ما عرف بقوى المانعة العربية ومن ضمنها المقاومة الفلسطينية، فإن سنة 2010 ستعرف استمرار الحصار على غزة ما لم تغير حركة حماس من توجهاتها الاستراتيجية، حتى لو تم توقيع ورقة المصالحة المصرية، كما سيستمر الضغط الدولي والإقليمي، مالياً وسياسياً، على السلطة الفلسطينية، لضمان عودتها للتفاوض مع الطرف الإسرائيلي في إطار موقف إسرائيلي من الاستيطان يقوم على إبقاء المجال مفتوحاً للتفاوض، وهو التكتيك التفاوضي الإسرائيلي السائد في كل الموضوعات.

إن المسافة الفاصلة بين "إسرائيل" والمجتمع الدولي ستعرف نوعاً من الاتساع الطفيف خلال سنة 2010، غير أن ذلك لن يغير من الملامح الاستراتيجية للوضع القائم حالياً، لاسيّما مع استمرار الضغط الدولي والإقليمي على الطرف الفلسطيني بجناحيه في غزة والضفة الغربية.

### هوامش الفصل الخامس

- 1 استراتيجية التمدد الزائد: مصطلح استخدمه المؤرخ الأمريكي بول كينيدي سنة 1987، في كتابه صعود وسقوط القوى العظمى The Rise and Fall of Great Powers، لوصف الحالة التي تجد القوى الكبرى فيها قدراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية غير كافية لتحقيق مصالحها والتزاماتها العالمية وحمايتها.
  - Statement by Middle East Quartet, Secretary-General, United Nations, SG/2152, New York, 26/6/2009. <sup>2</sup>
- $^{5}$  نصّ بيان الرباعية الصادر عن اجتماع 26 حزيران/ يونيو في تريستا، 2009/6/29، الموقع العربي لوزارة الخارجية الأمريكية، انظر:

http://www.america.gov/st/mideastpeace-arabic/2009/June/20090629111556snmassabla0.6772119.html

- 4 بيان اللجنة الرباعية للسلام في الشرق الأوسط، 2009/9/25، الموقع العربي لوزارة الخارجية الأمريكية، انظر: http://www.america.gov/st/mideastpeace-arabic/2009/September/20090925150558ssissirdilE0.4611933.html
  - <sup>5</sup> المرجع نفسه.
- Palestinian Economic Prospects: Gaza Recovery and West Bank Revival, Economic Monitoring Report, <sup>6</sup> to the Ad Hoc Liaison Committee, The World Bank, 8/6/2009, p. 37,

http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Resources/AHLCJune09Reportfinal.pdf

- $^{7}$  الأهرام،  $^{2009/6/5}$ .
- $^{8}$  القدس العربي،  $^{2009/9/24}$
- Financial Times newspaper, London, 26/8/2009. 9
- Alvaro de Vasconceles and Marcin Zaborowski, *The EU and the World in 2009: European Perspective* <sup>10</sup> *on the New American Foreign Policy Agenda*, ISS Report, European Union Institute for Security Studies (UNISS), no. 4, January 2009, pp. 5-24.
- Javier Solana, EU High Representative for the CFSP: Addresses the European Parliament on the Middle <sup>11</sup> East, Council of the European Union, S044/09, Brussels, 18/2/2009.
  - 12 الخليج، 5/31/2009؛ والشرق، 2009/7/28؛ والقدس العربي، 2009/2/21.
    - http:\\www.state.gov\secretary\rm\2009\11\131187.htm 13
      - Financial Times, 26/8/2009. 14
        - <sup>15</sup> وكالة سما، 2009/6/1
    - <sup>16</sup> انظر: **الاتحاد**، الإمارات، 2009/11/2؛ والجزيرة.نت، 2009/11/2.
      - <sup>17</sup> عكاظ، 2009/11/17.
      - The Guardian, 18/12/2009. 18
    - Newsweek magazine, New York, vol. 154, no. 11, 14/9/2009. 19
      - <sup>20</sup> فضائية روسيا اليوم، 2009/10/4.
        - Haaretz, 22/11/2009, 21
      - Alvaro de Vasconceles and Marcin Zaborowski, op. cit. 22
        - <sup>23</sup> الخليج ، 2009/1/31 .
        - <sup>24</sup> القدس العربي، 2009/3/13 نقلاً عن هآرتس.



http://2001-2009.state.gov.secretary\rm\2009\01\11368 25

Brian M. Drinkwine, "The Serpent in Our Garden: Al-Qa'ida and the Long War," Strategic Studies Institute (SSI), United States Army War College, 26/1/2009.

- $^{27}$  القدس العربى،  $^{2009/11/13}$ 
  - Haaretz, 13/11/2009. 28
- The Economist, vol. 390, no. 8621, 7/3/2009, p. 55. 29
  - <sup>30</sup> الحياة، 2009/8/27 نقلاً عن جريدة الجارديان.

Dennis Ross and David Makovsky, *Myths, Illusions & Peace: Finding a New Direction for America in the* <sup>31</sup> *Middle East* (Viking Adult, 2009), passim.

- The Economist, vol. 391, no. 8631, 16/5/2009, pp. 51-52. 32
  - 33 عكاظ، 2009/11/17
  - Haaretz, 22/11/2009. 34
  - <sup>35</sup> **الوطن**، السعودية، 2009/1/1.
    - 36 الخليج، 2009/1/15
  - .2009/1/25 الشرق الأوسط، .2009/1/25
    - 38 روپترز، 2009/3/13.
  - <sup>39</sup> المجموعة اللبنانية للإعلام قناة المنار، 2009/12/9.
    - Haaretz, 23/10/2009. 40

Declaration by the Presidency on behalf of the European Union on the humanitarian situation in Gaza, <sup>41</sup> Council of the European Union, 16164/1/09 REV 1 (Presse 337), Brussels, 18/11/2009.

- http://www.consilium.europa.eu/ 42
  - Haaretz, 23/10/2009. 43
- A Secure Europe in a Better World, European Security Strategy, European Union, Brussels, December 2003. 44
  - <sup>45</sup> الحياة، 11/17/2009.
  - $^{46}$  بى بى سى،  $^{7/7}$ 
    - 47 الغد، 2009/5/22.
  - $^{48}$  الشرق الأوسط،  $^{2009/12/9}$ 
    - 49 الخليج، 2009/10/2
  - The EU in the Middle East Peace Process, MEMO/09/88, Brussels, 27/2/2009. 50
- 2951st External Relations Council meeting, Council of the European Union, Luxembourg, 15-16/6/2009. 51 انظر كذلك نصّ البيان في:

Declaration by the Presidency on behalf of the EU on Israeli settlements, Council of the European Union, 13044/1/09 (Presse 262), Brussels, 9/9/2009.

Declaration by the Presidency on behalf of the European Union on possible house demolitions in East <sup>52</sup> Jerusalem, Council of the European Union, 7484/1/09 REV 1 (Presse 61), Brussels, 12/3/2009.

53 الحياة، 11/4/2009.



- 54 القدس العربي، 2009/11/21.
- The Economist, vol. 390, no. 8621, 3/7/2009, p. 55. 55
  - 56 الخليج، 2009/1/7
  - http://www.consilium.europa.eu/ 57
- $See \ http://www.cordaid.nl/upload/PDFFiles/The \% 20 Deepening \% 20 Crisis \% 20 in \% 20 Gaza \% 20 \% 28 CIDSE \% 29.pdf^{58}$ 
  - http://europa.eu/rapid/pressReleasesAction.do?reference=IP/09/124&guiLanguage=en 59
- Javier Solana, EU High Representative for the CFSP, Council of the European Union, S152/09, Jerusalem, <sup>60</sup> 11/6/2009.
  - .2009/10/2 الأهرام،  $^{61}$
  - 62 بى بى سى، 11/2009.
    - .2009/9/4 الدسته $^{63}$
  - 64 الموقع الرسمي لجماعة الاخوان المسلمين (اخوان أون لابن)، 2009/7/29.
    - 65 بى بى سى، 12/14/2009.
    - 66 الحياة، 2009/4/23؛ والمستقبل، 2009/10/29.
  - .  $^{67}$  انظر: موقع القنصلية الفرنسية العامة في القدس،  $^{11/18}$   $^{2009/11/24}$  والحياة،  $^{2009/11/24}$ 
    - 68 الخليج، 11/5/2009.
    - 69 الجزيرة.نت، 1/6/2009.
    - <sup>70</sup> بى بى سى، 2/2/2/26؛ و**الوطن**، السعودية، 2009/11/11
      - 71 الحياة، 2009/3/15.
      - <sup>72</sup> **اله طن،** الدوحة، 2009/1/27.
    - http://www.mid.ru/brp 4.nsf/0/7D60D5D6B260EBB2C32576870056B309 73
      - $^{74}$ قدس برس، 2009/4/15.
      - <sup>75</sup> فضائية روسيا اليوم، 2009/11/5.
      - .2009/1/21 أنباء نوفوستى الرسمية الروسية،  $^{76}$ 
        - <sup>77</sup> السفير ، 2009/10/15
      - http://www.china-un.org/eng/lhghyywj/ldhy/64th unga/t630539.htm <sup>78</sup>
      - Helen Brusilovsky, Summary of Israel's Foreign Trade by Country-2009. 79
        - See www.chinadaily.com.cn\bizchina\2007-06\18\content 896814.htm 80
          - 81 الحزيرة.نت، 2009/1/20.
          - http://www.mof.go.jp\region\middle e\speech0903.html 82
          - http://www.mof.go.jp\policy\un\assembly2009\fmo\924.1 83
            - http://www.mof.go.jp\region\middle e\peaceprocess\su 84
- $See \ http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N09/204/30/PDF/N0920430.pdf? OpenElement; \ and \ ^{85}http://www.un.org/News/Press/docs/2009/sc9567.doc.htm$
- $http://www.un.org/News/Press/docs/2009/ga10809.doc.htm; \ and \ http://www.un.org/News/Press/docs/2009/\ ^{86}ga10883.doc.htm$



- See http://unispal.un.org/unispal.nsf 87
  - 88 الأهرام، 2009/7/31.
- 89 الجزيرة.نت، 2009/12/9؛ وانظر: 2009/12/9 الجزيرة.
  - $^{90}$  القدس العربى،  $^{2009/1/21}$ 
    - <sup>91</sup> الدستور، 1/4/2009.
  - انظر: و من التفاصيل حول تقرير جولدستون و نصه و مقدماته انظر:  $^{92}$
- http://www2.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/specialsession/9/docs/UNFFMGC Report.pdf
  - .2009/10/7 الجزيرة.نت،  $^{93}$ 
    - 94 الخليج، 2009/1/4
  - <sup>95</sup> انظر: الخليج، 2009/1/3؛ والحياة، 2009/1/9.
    - <sup>96</sup> السبيل، 4/6/2009 نقلاً عن **هارتس**.
- $^{97}$  انظر تفاصيل الموقف الفنزويلي في: القدس،  $^{97/2009}$ ؛ والدستور،  $^{97/2009}$ ؛ والوطن، الدوحة،  $^{97/2009}$ ؛ والسفير،  $^{97/2009}$  انظر تفاصيل الموقف الفنزويلي في: القدس،  $^{97/2009}$ ؛ والدستور،  $^{97/2009}$ ؛ والسفير،  $^{97/2009}$ 
  - Financial Times, 23/11/2009. 98
    - $^{99}$  الشرق الأوسط، 2009/11/13.
      - Haaretz, 26/11/2009. 100
    - $^{101}$  القدس العربى،  $^{102}$  القدس العربى،  $^{103}$

### The Palestinian **Strategic Report** 2009

التقصريصر الاستراتيجي الفلســطيني لسنة 2009



### هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009 الذي يصدر للعام الخامس على التوالي، وهو تقرير يستعرض بشكل علمى وموضوعى وشامل تطورات القضية الفلسطينية، في مختلف جوانبها، طوال سنة كاملة، وخاول تقديم آخر المعلومات والإحصاءات المحدثة الدقيقة، ضمن قراءة خليلية واستشراف مستقبلي، وقد أخذ هذا التقرير موقعه المتميز كمرجع أساسى من مراجع الدراسات الفلسطينية، لا غنى عنه لكل المهتمين بالشأن الفلسطيني.

شارك في إعداد هذا التقرير 14 من الأساتذة والباحثين المتخصصين، وهو يعالج في ثمانية فصول الوضع الفلسطيني الداخلي، والمشهد الإسرائيلي الفلسطيني وتشابكاته، والمواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية، والوضع السكاني والاقتصادي الفلسطيني؛ كما يسلط الضوء على أوضاع القدس والمقدسات، ومعاناة الأرض والإنسان خَت الاحتلال الإسرائيلي.

ويأمل مركز الزيتونة أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية·

د. محسن صالح

ISBN 978-9953-500-81-2





مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب.: 5034-14 بيروت – لبنان ثلفون: 4961 1 803 644 | ثلفاكس: 643 803 1 961+ info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

